وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

مذكرة بعنوان:

المساعدات الجزائرية لفرنسا 1824/1793م (1239/1207هـ)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في شعبة

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

توانسة نور الدين

العماري فتحي

محسن عبد الحق

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الكامل عطية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
معاذ عمراني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيسا
عبد الكامل عطية	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفا ومقررا
نور الدين ممي	محاضر– أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	مناقشا

السنة الجامعية 1444–1445 هـ/ 2023–2024م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

مذكرة بعنوان:

المساعدات الجزائرية لفرنسا 1824/1793م (1239/1207هـ)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في شعبة

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

توانسة نور الدين

العماري فتحي

محسن عبد الحق

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الكامل عطية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
معاذ عمراني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيسا
عبد الكامل عطية	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفا ومقررا
نور الدين ممي	محاضر– أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	مناقشا

السنة الجامعية 1444–1445 هـ/ 2023–2024م

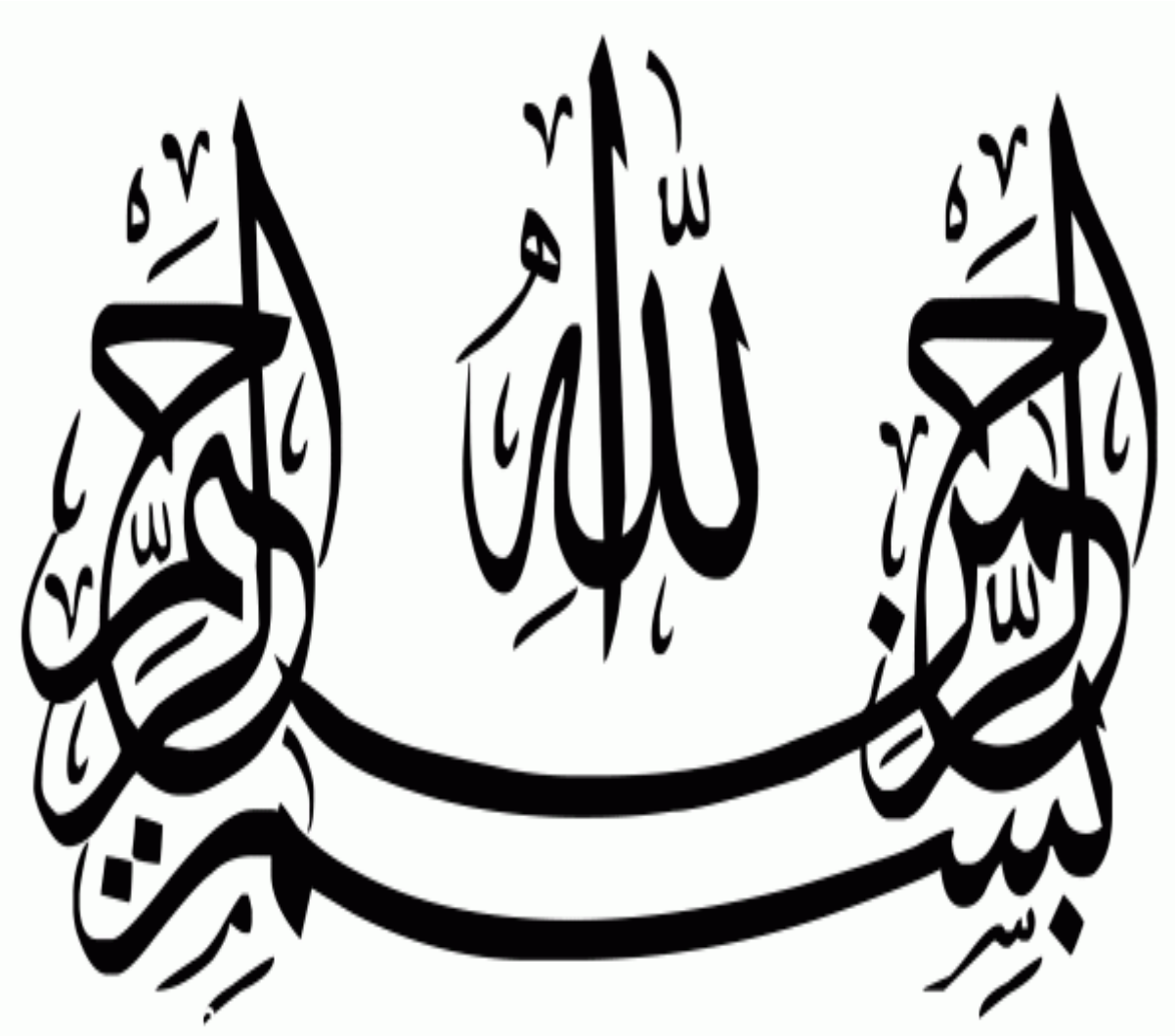
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى سر الحب والحنان

أمـــــي

مدرستي في الحياة وسندي بعد الله

إلى روح والدي العزيز عليه رحمة الله

إلى فوانيس المنزل.. إخوتي وأخواتي

إلى زوجتي الغالية

إلى كل زملائي في العمل

إلى كل الأصدقاء وكل من شاركني درب الدراسة والبحث

إلى كل من علمني حرفا ويدعو إلى صلاح العباد والبلاد

إلى موطن الأنبياء والمرسلين القدس الشريف وشهداء الأمة الإسلامية

أهدي لكم ثمرة جهدي هذا

العماري فتحي

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد عليه الصلاة والسلام وعلى أله وأصحابه ومن تبعهم

بإحسان الى يوم الدين وسلم تسليما كثيرا أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي وتعبي إلى

من سهر على تربيتي وتنشئتي وتعليمي

الوالدين الكريمين

وأتمنى الشفاء العاااجل للوالد الكريم

وإلى زوجتـــي

وأبنائي

ابنتي بلقيس وإبني وسام الدين وابنتي بيلسان

وإلى كل من دعمني طوال مشواري الدراسي

محسن عبد الحق

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا.. فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّــي الحبيبة)

إلى صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة

فلم يبخل عليَّا طيلة حياته

(والدي العزيز)

الى زوجتي وقرة عيني التي تحملت مصاعب الحياة في سبيل رضاء نفسي

وإلى أبنائي

محمد خزاني، إياد

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم

نور الدين

شكر وعرفان

الأستاذ الدكتور عبد الكامل عطيه

نود أن نشكرك على مجهودك العظيم

الذي بذلته من أجلنا، فلك أجمل باقات الشكر المعطرة بالورود

فكنت الأستاذ الفاضل

بروحك المرحة، وصفاء قلبك

وعطاؤك القيم هو عنوان إبداعك

فلك منا كل عبارات الثناء والشكر

المقدمة

يعتبر موضوع المساعدات الجزائرية لفرنسا من المواضيع التي لها أهمية بالغة في العلاقات الدولية ، لما حملته من أحداث ظلت راسخة لكلا البلدين خاصة بعد الثورة الفرنسية (1793 / 1824م)، إذ نجد خلال هذه الفترة بروز صفات الصداقة بشكل علني وواضح، وتعود جذورها إلى السنوات الأولى للوجود العثماني بالجزائر، وتطورت بحكم الموقع الإستراتيجي الذي حظيت به الجزائر والخيرات التي كانت تزخر بها البلاد، حيث كانت حلقت وصل بين شمال إفريقيا و أوروبا .

وبفضل تحكمها في البحر الأبيض المتوسط سعت دول و ممالك أوروبا إلى إقامة علاقات مع الجزائر ومحاولة كسب ودها و إبرام اتفاقيات و معاهدات معها و كانت فرنسا من أبرز الدول الأوروبية التي حظيت بامتيازات و تحصلت على مساعدات كبيرة خاصة في الجانب الاقتصادي و ذلك خلال الأزمة التي مرت بها البلاد، لاسيما أن القرن الثامن عشر شهد إثبات السيادة الجزائرية الكاملة على أراضيها ونعني بذلك تحرير وهران والمرسى الكبير بشكل نهائي سنة 1792م، وقامت ببناء علاقات ذات طابع سياسي.

كما عرفت إبرام معاهدات سواء كانت سلمية أو تجارية مع بعض الدول والممالك الأوروبية خاصة فرنسا التي كانت لها مصالح مشتركة معها

أما فيما يخص حديثنا عن المساعدات الجزائرية لفرنسا فكانت تحضي هذه الأخيرة بعديد الامتيازات ووجدت في الجزائر سندا وحليفا بارزا لاسيما في فترة الثورة الفرنسية وتحالف الدول الأوروبية الكبرى من أجل القضاء عليها في مهدها، بالإضافة إلى انهيار الاقتصاد وتفكك أجهزة الإدارة القديمة نتيجة هذه الثورة.

وانطلاقا من هذا الطرح كان من دواعي اختيارنا لهذا الموضوع والذي كان تحت عنوان **المساعدات الجزائرية لفرنسا 1793 / 1824 م** ،لاعتبار أن هذه الفترة من أهم الفترات في التاريخ الجزائري الحديث، لأن الجزائر

كانت قد انفصلت عن الدولة العثمانية وكذا دراسة مدى تأثير الثورة الفرنسية على الوضع العام في فرنسا، ومن الدوافع التي جعلتنا نقدم على هذه الدراسة وحصرها في فترة أواخر عهد الدايات تعود إلى: الرغبة في دراسة موضوع المساعدات الجزائرية لفرنسا من خلال المعاهدات و الاتفاقيات أواخر فترة الدايات وبعد اندلا ع الثورة الفرنسية (1793 / 1824 م) .

وتكمن أهمية الموضوع لتناوله أبرز فترة في تاريخ الجزائر الحديث

معرفة حجم المساعدات التي حصلت عليها فرنسا خلال هذه الفترة

التعرف على العلاقة التي كانت تربط الجزائر بفرنسا.

التعرف على أهم المعاهدات والاتفاقيات بين الجزائر وفرنسا وما ترتب عنها.

إن الهدف من هذه الدراسة هو إعطاء لمحة عن المساعدات الجزائرية لفرنسا خلال الفترة المذكورة، وتسليط الضوء على حجم المساعدات التي تلقتها فرنسا من الجزائر، خاصة بعد الحصار الأوروبي على فرنسا بعد اندلا ع الثورة الفرنسية .

ينحصر موضوع دراستنا في الفترة الممتدة بين 1793 أي بعد الثورة الفرنسية و إلى غاية 1824م أما من ناحية المكان فإن موضوع الدراسة ركز على منطقة إستراتيجية مثلتها الجزائر وفرنسا، فهما يعتبران من أبرز دول الحوض المتوسطي، فإذا كانت الجزائر تمثل بوابة شمال إفريقيا وذات بعد إسلامي وامتداد للدولة العثمانية، فإن فرنسا تمثل أيضا الضفة الشمالية وهي ذات امتداد نصراني كاثوليكي.

ويتركز الموضوع على معالجة إشكالية متمثلة في: حجم المساعدات التي قدمتها الجزائر لفرنسا خلال فترة الدراسة وأهميتها، وما هي أهم المساعدات الاقتصادية التي حصلت عليها فرنسا خاصة بعد الثورة التي عرفتها البلاد؟ وكيف كان شكل هذه المساعدات ؟ وما مدى تأثير هذه المساعدات على سير العلاقات بين البلدين هل أدى بها نحو الصداقة أم نحو العداء؟

وهناك كتابات عديدة تناولت المساعدات الجزائرية لفرنسا من أبرزها: بركاهم دهان دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689-1789 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، وبوخروبة أحمد، زعمون محمّد، العلاقات الجزائرية الفرنسية والإسبانية من خلال المعاهدات والاتفاقيات خلال العهد العثماني فترة الدايات أنموذجا 1671-1830م ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر LMD في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر.

وأخرى أجنبية كمذكرات قنصل أمريكا بالجزائر وليام شال، لذلك حاولنا إبراز مدى خطورة الموقف الذي تبنته الجزائر للوقوف إلى جانب فرنسا في محنتها.

واتبعنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى تتبع الحقيقة التاريخية والنظر إلى ما وراء الحدث التاريخي وما كتبه المؤرخون المختصون في تاريخ الجزائر الحديث

وانطلاقا من مقولة " إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها"[1] نوجه اهتمامنا إلى المادة التاريخية التي ساعدتنا في هذا العمل

[1] رستم أسد، مصطلح التاريخ، ط1 ، مركز البحوث والدراسات، الجيزة ، 1432هـ -2015م، ص7.

من أبرز المصادر ورغم قلتها إلا أنها أفادتنا كثيرا ونخص بالذكر: المرآة لحمدان بن عثمان خوجة، وهو من أهم مصادر الموضوع وأخرى أجنبية منها ما هو مترجم إلى العربية مثل: مذكرات القنصل الأمريكي " وليام شالر" التي تضمنت معلومات هامة وإشارة إلى الأوضاع العامة التي كانت تسود البلدين.

أما المراجع فمن أبرزها كتاب العلاقات الفرنسية الجزائرية 1792 / 1830م لجمال قنان ومُحَّد العربي الزبيري في كتاب التجارة الخارجية للشرق الجزائري 1830/1792، وكتاب شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية لمولود قاسم نايت بلقاسم، وكتاب محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال لأبو القاسم سعد الله

ولكن رغم كل تلك المصادر والمراجع لم نعثر على مرجع يتحدث عن تلك الحقبة بالتحديد بالإضافة إلى أن هناك بعض الاختلاف في سرد التاريخ وبعض المفاهيم

واعتمدنا في موضوعنا على خطة اشتملت على مقدمة وثلاثة فصول جاءت كالتالي:

فصل تمهيدي: العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل 1793م، وتناول العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل هذه المرحلة الصعبة والمزرية التي كانت تعيشها فرنسا، ووجدت الجزائر إلى جانبها في محنتها حيث تخللتها بعض الأزمات والتخبطات.

الفصل الأول: المساعدات السياسية والعسكرية الجزائرية لفرنسا، وتناولنا من خلاله دراسة أهم ما قدمته الجزائر لفرنسا خاصة من الجانب السياسي على اعتبار أن المرحلة الانتقالية التي عرفتها فرنسا في ذلك الوقت، وحجم المساعدات العسكرية التي حظيت بها هذه الأخيرة.

الفصل الثاني: المساعدات الاقتصادية والمالية، وتضمن هذا الفصل تطور المساعدات الاقتصادية خصوصا من الجانب التجاري ونفوذ اليهود في هذا الجانب ودورهم في ضخ المساعدات لفرنسا، وما تحصلت عليه الحكومة الفرنسية من أموال وإعانات نقدية من الجزائر.

وخاتمة موضوعنا تضمنت أبرز النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذه الفصول.

ومن بين الصعوبات التي اعترضتنا في انجاز هذا العمل هو عدم تمكننا من الوصول إلى وثائق أو مصادر تتناول الموضوع. ونقص الخبرة والتجربة في ميدان البحث العلمي

وتشابه معلومات المساعدات التي قدمتها الجزائر لفرنسا ومسألة الديون التي تركتها فرنسا في هذا الفترة بالخصوص ونتج عنها خلافات انتهت باحتلال الجزائر

صعوبة الحصول على المادة العلمية خاصة المصادر الغير متوفرة على شبكة الإنترنت وموجودة بصيغ ورقية فقط.

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل إلى البروفيسور عطية عبد الكامل على كل توجيهاته وملاحظاته التي استفدنا منها في هذا العمل، وإلى كل من قدم لنا يد العون سواء من قريب أو من بعيد، ونتمنى أن نكون قد قدمنا عملا علميا يستفيد منه كل من الطلبة والباحثين.

الفصل التمهيدي

العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل 1793

المبحث الأول : القناصل ، فئاتهم ووظائفهم

المبحث الثاني : مراحل سير العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل 1793م

عرفت ظاهرة المبعوثين والرسل في ظل المجتمعات القديمة و القبائل لحل الخلافات والنزاعات، وتمتعوا بعدم الاعتداء عليهم، وعوملوا معاملة حسنة تليق بكرامتهم ومكانتهم لما يقومون به من دور، وهذا ما شكل النواة الأولى للحصانات الدبلوماسية عند ظهور الدولة. كما كانت هناك بعثات تجارية متنقلة لتبادل المصالح التجارية بين المجتمعات وهو ما كان أساسا للعلاقات القنصلية فيما بعد، وهذه البعثات كان يترأسها شخص مسؤول يطلق عليه اسم القنصل

أولا : القناصل فئاتهم ووظائفهم

1- مفهوم القنصل لغة واصطلاحا:

لغة: جاء في لسان العرب " قنصل قصير"[1] وفي تاج العروس من جواهر القاموس " القُنصل بالضم أهمله الجوهري والصاغاني وفي اللسان: هو القصير.

قلت: ويُعبر به عن الوكيل للكفار في بلاد الإسلام، وكأنها بهذا المعنى سريانية استعملوها"[2]

اصطلاحا: في العصر الوسيط ظهر مصطلح " قنصل "تقريبا على كل المماليك النصرانية ، ولكن لا يؤدي نفس المعنى في كل الحالات، ففي بعض المدن الكاتالانية القنصل هو " رئيس إدارة محلية "

أما ما جاء في موسوعة السياسة بشأن تعريف القنصل أنه موظف هام عهد الجمهورية الرومانية، وأعظم حكامها المدنيين والعسكريين شأنا، وكان مجلس الشيوخ الروماني ينتخب قنصلين متساويين في المرتبة والسلطة. فالقنصل هو موظف رسمي تقوم بتعيينه حكومة دولة ما لدى دولة أخرى لحماية مصالحها ومصالح رعاياها في أراضي دولة الإقامة ويصدر لها جوازات سفر، كما يقوم بتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وتمتين العلاقات بين الدولتين[3].

1 ابن منظور، لسان العرب، ج10، ط1، دار الأبحاث، الجزائر، ص289.

2 مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح مجموعة من المحققين، دار الهداية، د م، 1989، ج30، ص290.

3 عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، 6 اجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت، ج4، ص ص 157-158

وقد شهدت الجزائر وصول العديد من القناصل من كل البلدان الأوروبية خاصة التي كانت تربطهم بها علاقة ونخص بالذكر فرنسا[1]، والتي أوفدت إلى الجزائر أول قنصل وهو موريس سورون وذلك سنة 1578 حيث أنها ومع نهاية القرن 16م تمكنت من فتح قنصلية بالجزائر.

وهناك فئات متعددة من القناصل هم:

- **قناصل التجار**: هم مشرفين مكلفين بالتجارة ويتولون الحقوق القضائية وقد كانوا متواجدين اغلب المدن البحرية في الجنوب الأوروبي لتنظيم وحل الخلافات التجارية

- **قناصل البحر**: ظهروا في القرنين 12 و 13 م في المدن الإيطالية وهم مجموعة من أفراد الإدارة مكلف بالسهر على مصالح الملاحة ومراقبة القنوات والطرق في البحر، كما يفصلون في نزاعات التجار.

- **قناصله على البحر**: يتكفلون بالسلع أثناء الطريق، فهم يرافقون القوافل والسفن المشحونة بالسلع للسهر عليها منذ انطلاقها. وقد ظهرت في البحر المتوسط من القرن 13إلى 15 م يتراوح عددهم من واحد إلى خمسة حسب كل مدينة.

- **قناصل ما وراء البحر**: هم فئة تعين من طرف رؤساء أحيائهم ويزودون بقرارات تمنحهم سلطة المراقبة والقضاء بين تجار بلدهم[2].

إن ما يميز الجزائر هو استقلالها عن الدولة العثمانية ويظهر ذلك جليا عند إلغاء منصب الباشا سنة 1711م، والذي فرض على الدايات من طرف سلاطين الدولة العثمانية، والداي مهمته تطبيق القوانين المدنية والعسكرية وتنظيم الجيوش[3].

- **القناصل المبعوثين أو المعنيون**: ويتم تعيينهم من دولهم، وترسلهم لتولي وظائف قنصلية في الدولة الموفدين إليها مقابل راتب مالي، حيث لا يجوز لهم قبول أي عمل أو وظيفة خارج إطار وظائفهم القنصلية[1].

1 صلاح أحمد هريدي علي، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، ط1،دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص42.

[2] بركاهم دهان، دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689 – 1789، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ حديث، جامعة غرداية، 2012 -2013، ص ص 11-12.

[3] حمدان بن عثمان خوجة. المرآة، تقديم وتعريب مُحَمَّد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص125.

لقد كانت بداية العلاقات بين الجزائر و فرنسا منذ الثلث الأول من القرن العاشر الهجري السادس عشر ميلادي ، وذلك عندما تم انعقاد معاهدة الصداقة بين الحكومتين وخلص إلى أن ملك فرنسا فرنسوا الأول كان في اسبانيا وطلب من جيش الملك استنجاد خير الدين حيث أغار جيش شارلكان ملك اسبانيا على فرنسا 1526م فأنجده حاكم الجزائر وأعانه على رد فعل طبيعي لأعدائه على بلاده2، حيث كانت العلاقات الجزائرية الأوروبية أكثر تعقيدا إلى حد كبير وبالرغم من أن إيالة الباب العالي كانت موضوع مراسلات ضخمة لم تغير الجزائر عن متابعة سياسة خارجية مستقلة، فالتمثيل الأوروبي في الجزائر كان يقوم به القناصل، وأول ممثل أوروبي تم اعتماده كان قنصل فرنسا وهو أ. م بارتول A.M Bartholle من مرسيليا[3]

لقد تجلت مظاهر التعاون بين البلدين عندما قدمت الجزائر المساعدة لفرنسا في حربها ضد جنوة سنة 1535 م كما يؤكد المؤرخ الفرنسي دوفول Devoulx على البعد التاريخي للعلاقات بين البلدين بقوله " لقد كانت لمرسيليا منذ القرن الثالث عشر ميلادي علاقات تجارية بالسواحل المغاربية متنافسة في ذلك مع الجنويين والبيشيين والقطلونيين"[4]

وفي سنة 1604 أظهر الأتراك استيائهم من اقدام فرنسا على شراء القمح من الأهالي وبيعه في أوروبا في حين أن القحط قد عم بلاد الجزائر، والسكان يعانون من مجاعة لذلك قاموا بتهديم المركز التجاري الفرنسي سنة 1637 وسنة 1637 لكن الباي اضطر الى بناء الباستيون مرة ثالثة سنة 1640 م وذلك لتهدئة السكان الذين قاموا بالثورة على الباي لأنهم ينتفعون بالإتجار مع الفرنسيين[5]

---

[1] بركاهم دهان، المرجع نفسه، ص ص 12-13

[2] عبد الرحمان بن محمّد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة، الجزائر، دط،2014، ص342

[3] ويليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زيايدية، دار القصبة للنشر، الجزائر، دط،2006، ص166.

[4] مولود قاسم نايت قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، ج2، دار الأمة، الجزائر، ط2، 2007، ص8.

5بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع وزارة الثقافة، في إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين لعيد الاستقلال، ص82

ومنذ القرن السادس عشر تمتعت فرنسا بامتيازات تجارية خاصة في الجزائر على غرار الدول الأوروبية الأخرى فكان لها مؤسسات تجارية في عنابة والقالة ورأس بونة والقل، وكانت هذه المؤسسات تدفع سنويا ضرائب متفق عليها إلى الباشا من جهة وإلى باي قسنطينة (الذي تقع المؤسسات في إقليمه) من جهة اخرى، وكانت فرنسا في مقابل ذلك تتمتع بحق صيد المرجان وتصدير الحبوب إلى أوروبا حيث شهدت هذه العلاقات تطورا كبيرا خاصة في وقت الثورة الفرنسية[1]

ومع نجاح الثورة الفرنسية قامت الدول الأوروبية بفرض حصار محكم على فرنسا فقد كانت الجزائر الداعم الرئيسي لها بالاعتراف بالجمهورية الفرنسية وتأمين الغذاء الضروري من القمح[2]

وقد استمرت العلاقات الجزائرية الفرنسية بصفة عادية وودية حيث شهدت تبادل الرسائل بين حكام الطرفين في مختلف المناسبات[3]

غير أن أطماع فرنسا التوسعية كانت كبيرة ولم تقتصر على صيد المرجان فقط بل تعداه إلى انتزاع الموافقة الجزائرية لإقامة قلاع عسكرية على طول المنطقة الممتدة بين القالة وعنابة وذلك بعد هزيمة الأسطول العثماني في موقعة ليبانت في عهد الملك الفرنسي شارل التاسع، كما أن المساعدات الجزائرية لفرنسا تمثلت في خمس أنواع أحدهما قبل الثورة الفرنسية وأربعة بعدها.

1أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ش، و، ن، ت، الجزائر، ط3، 1982، ص13

2 بوحوش عمار، المرجع نفسه، ص82

3- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، دط،2007، ص265

لقد اكتست العلاقات الجزائرية الفرنسية طابعها الدولي ، وانطلاقها العملي المباشر بحلول خير الدين بربروس على رأس جزء كبير من بحريته بمرسيليا في 5 جويلية 1543 م حيث أستقبل استقبالا فاخرا[1].

كان ذلك بطلب من ملك فرنسا فرانسوا الأول المستنجد بالجزائر ضد ملك إسبانيا، شارلكان، وملك إنجلترا، هنري الثامن، اللذين كانا يهددان فرنسا وقد حرصت فرنسا على توطيد علاقتها برؤساء دولة الجزائر والاستنجاد بهم من خير الدين إلى الداي شعبان، ويقول المؤرخ الفرنسي غارو: كانت الجزائر تمارس بفضل قادتها البحريين ضغطا على أوروبا كان في صالح فرنسا، خاصة أن ذاك حدث في وقت كانت فيه الأمة الفرنسية مهددة من شارلكان وهنري الثامن بالخطر. وبفضل تلك العلاقات مع الجزائر أنقذ فرنسوا الأول عرشه وحفظ شعبه من الخراب[2]

وقد عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية تدهورا بمجيء الأمير دوستري لتكون سنواته الأربع (1684–1688) نموذجا لصعوبة التعايش بينهما، ففرنسا تسعى إلى المزيد من استعمال القوة والعنف[3]

ومع بدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أخذت التجارة الفرنسية مع الجزائر طابعا قارا إذ أنشأت فرنسا مركزا تجاريا بمدينة القالة بتصدير الحبوب 1534م وخاصة القمح وصيد المرجان وتصديره إلى فرنسا وذلك سنة 1561م[4]

تبين لنا هذه الإشارات أن الجزائر لطالما كانت تربطها علاقات مختلفة سياسيا منها واقتصاديا جسدتها تلك الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا من صيد المرجان وغيرها، وبفضل هذا التحسن والازدهار في

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، دار الأمة، ج2، ط2، 2007، ص 12

[2] نفس المرجع، ص ص 13-17.

[3] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1691-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، الجزائر، 1982، ص 115.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص10

العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا وقد ساعد ذلك على صفاء جو العلاقات السياسية التي وصفت بأنها كانت طيبه على العموم إذا ما قورنت بالدول الأوروبية الأخرى[1]

غير أن فرنسا في عهد شارل التاسع استغلت هزيمة الأسطول العثماني في موقعة ليبانت 1571م وضعف مركز السلطان، فانتزعت منه الموافقة على إقامة قواعد عسكرية في منطقة الممتدة بين القالة وعنابة فكان هذا سببا في توتر العلاقات واستمرار الخلاف بينهما حتى ان الحاكم العام للجزائر أقدم على تحطيم حصن القالة واعتقال القنصل الفرنسي سنة 1603م[2]

وعند استيلاء البحرية الجزائرية على سفينة مشبوهة قرب الجزائر سنة 1687م قادمة من الشرق بالتحديد من مالطا وكانت محملة بالسلاح وكانت تعمل لحساب البندقية وتحمل جوازا فرنسيا وقد كانت مهمتها تجسسية لمعرفة ما إذا كان الأسطول الجزائري سيقدم المساعدة للأسطول العثماني في حربه ضد البندقية ، وعندما أصبح رياس البحر الجزائريين يعثرون على جوازات سفر فرنسية لدى أعداء الجزائر اعتبره الجزائريون خرق صارخ لاتفاقية السلام الموقعة سنة 1684م وبهدف الضغط على الجزائر قامت السلطات الفرنسية بإجبار الأسرى الجزائريين في فرنسا مكاتبة الديوان في الجزائر لإيضاح حجم الاستعدادات الفرنسية لغزو الجزائر.

وفي سنة 1688م وصل دوستري إلى الجزائر يهدده بقنبلة المدينة فأجابه الداي إنه سيكون أول ضحية في حال وقع ذلك وأرسل إلى قائد الحملة يعتبر هذا النوع من الحرب غير شريف[3]

[1] محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، مطبعة دحلب، الجزائر، د .ط، 1993، ص12.

[2] بوزيد عبد الحق –رنده بن سالم، مسألة الديون الجزائرية الفرنسية (1792-1830)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة أحمد بوضياف المسيلة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2020/2019، ص 28.

[3] مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، بيروت، لبنان،1964، ص192

وقد شرع الجنرال دوستري بقصف المدينة بأكثر من 10 آلاف قنبلة من 1 إلى 6 جوان 1688م ما تسبب بتدمير معظم البنايات وإغراق خمس سفن جزائرية كانت بالمرسى[1] ،ورغم كل هذا فقد فشلت الحملة الفرنسية لأن الداي لم يكتفي برفض مطالبهم بل قاد المعركة بنفسه[2]، والملاحظ أن للجزائر مبادئ انتهجتها في علاقاتها مع الدول وهي : عدم التنازل عن حقوق السيادة واحترام شخصية الدولة في كل الظروف ونبذ استعمال القوة في العلاقات الدولية بالإضافة لمراعاة أسس الصداقة في التعامل مع السفراء وتبني الحياد في الصراعات الدولية والالتزام بنص الاتفاقية مهما كانت الظروف، وانطلاقا من هذه المبادئ بنيت العلاقات بين البلدين بشكل طيب على العموم ومنحت لفرنسا مؤسسات تجارية في عنابة والقل تسمح لها بصيد المرجان بسواحلها وتصدير الحبوب إلى أوروبا[3]

كما يمكن تقسيم طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل 1792 إلى أربع مراحل:

ثانيا : مراحل سير العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل سنة 1793م :

المرحلة الأولى (1671–1700):

لقد عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية تدهورا خلال عهدي الداي بابا حسن باشا (1682–1683) على الرغم من المعاهدة التي وقعت في 11 مارس 1679 م[4] الخاصة بالباستيون ونقض فرنسا للصلح الذي أبرمته مع الجزائر بسبب مشكل متعلق بتبادل الأسرى في 12 جويلية 1682 وتعرض الجزائر لحملات عسكرية ، وخوفا من الاتفاق و التفاهم بينها وبين انجلترا خصوصا بعد توقيع معاهدة بين الجزائر وإنجلترا وهولندا في

[1] عبد الرحمن بن محمّد جيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص197

[2] جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790–1830، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الرويبة، 2005.ص117.

[3] أبو القاسم سعد، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ش ون ت، الجزائر، ط3، 1982، ص13

[4] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830، ط2، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص،141–142

1681م مما اضطر فرنسا إلى إبرام معاهدة سلم لمدة مئة عام في أفريل 1684 م ، ليعود التوتر إذ أصرت الجزائر على مواصلة الحرب لكن وضع فرنسا لم يكن يسمح لها بذلك بسبب الأضرار التي لحقت بتجارتها وموجة من الجفاف التي اجتاحت جنوبها مما جعلها مضطرة إلى استيراد القمح ، فقامت بتكليف مدير الباستيون " ديسو" لعرض إمكانية الدخول في حالة سلم ، قبلت بها الجزائر حيث قام الداي الحاج حسين ميزومورتو* بتحديد قاعدة اتفاق تم توقيعه في 25 أفريل 1684م [1] . ليتم إبرام معاهدة سلم جديدة مع حكومة الجزائر عام 1689م، وابتداء من هذا العام أبدت فرنسا رغبة في تحسين علاقاتها مع الجزائر ولجأت إلى السياسة الدبلوماسية لحل مشاكلها من 1690م إلى غاية 1790م عرفت العلاقات نوعا من الاستقرار ومالت إلى الأخذ ببعض نصائح قناصلها الذين لاحظوا أن الخصومات والمشاكل مع الجزائر تسبب لهم أضرار كبيرة بالتجارة ووجهوا تعليمات للقناصل بمخاطبة الدايات بود وعدم اللجوء إلى التهديد.[2]

المرحلة الثانية (1700 – 1732):

لقد سعت فرنسا في عهد الحاج مصطفى باشا إلى اقناع الجزائر بالوقوف الى جانبها ضد التحالف الأوروبي المتكون ضدها ،لكن بدون جدوى لأن الالمان كانوا يمدون الجزائر بالبارود والرصاص والحديد والمواد الأخرى بثمن بخس، كما قام التجار الفرنسيون بحجز شحنة من الصوف أرسلها الداي لبيعها في مرسيليا لشراء معدات لتجهيز سفينة جديدة وعندما لم يقدم اعتذار من فرنسا كان الرد بالإستلاء على أربع مراكب فرنسية على

[1] عبد الرحمان نواصر، مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات، مذكرة نيل شهادة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص ص95-96.

*حسين ميزومورتو: لقب أطلقه عليه الأوروبيون ويعني نصف ميت، جمع الحاج حسين بين الداي والباشا، مدفون في مدينة رسيو باليونان

3 المرجع نفسه، ص96

السواحل الإسبانية ورغم الاهتزاز في العلاقات إلا أن الداي لم يعرقل نشاط تجارة الباستيون ومدد الإنفاق عام 1714 م وشراء الحبوب إلى سنة 1731م.[1] كما وافق على إلغاء رسم الإرسال للسفن الفرنسية[2]

المرحلة الثالثة (1732–1764): خلال هذه الفترة ظهر القناصل الفرنسيون كعنصر قلق واضطراب مدعين أن الجزائر لا توفر لهم الامتيازات التي يتمتعون بها في البلدان الشرقية، وكذا تصرفاتهم التي دفعت كثيرا السلطات الجزائرية إلى تغييرهم من حين لآخر. كما وقعت عدة صدامات منها أسر عدد من البحارة الجزائريين اللاجئين إلى الموانئ الفرنسية وهذا ما حرص عليه الداي من خلال رسالة الاحتجاج التي بعثها الى الوزير الفرنسي بأنه لم يحدث مطلقا عمل مماثل في الجزائر ضد البحارة الفرنسيين.

إن هؤلاء كانوا يرسون في ميناء الجزائر بغنائمهم ولم يحدث أن طمع أحد فيها ولا يوجد مثال واحد على أن الجزائريين قاموا بإفتكاك ما بين أيدي هؤلاء أرقاء كانوا أم أسرى حتى عندما يكون هؤلاء رعايا أمة معادية للجمهورية [3]

وخلال سنة 1753م وقعت حادثة كادت تؤدي إلى قطيعة تمثلت في رفض أحد المراكب الفرنسية التوقف للتفتيش عند إلتقائه بأحد السفن الحربية الجزائرية قرب مدخل مضيق جبل طارق وبادر المركب بإطلاق النار هذا ما أدى إلى سجن الربان وجلده حتى مات ، هذا التصرف الناجم عن الربان الفرنسي يعد إنتهاكا صريحا لمعاهدة السلم القائمة، قامت فرنسا بوضع تقارير منها أرخت في ديسمبر 1753م يتضمن فكرة الهجوم على

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص ص152،176

[2] المرجع نفسه، ص150

[3] المرجع نفسه، ص ص 155-156

الجزائر وإحتلال تيطوان و طنجة لتدعيم التواجد الفرنسي في المتوسط ، وفي 16 جانفي 1764 تم حل جميع القضايا العالقة و الإتفاق على إضافة بنود جديدة لمعاهدة السلم[1]

المرحلة الرابعة (1764–1790) :لم تشهد العلاقات الجزائرية الفرنسية في أي وقت مضى فترة هدوء واستقرار وحسن نوايا متبادلة كالتي شهدتها خلال هذه الفترة والممتدة من عام 1764 الى غاية 1790 ، فمنذ اعتلاء لويس السادس عشر مملكة فرنسا سنة 1774 وعمل على تثبيت كل ما جاء في المعاهدات التي أبرمت بين البلدين كما حث ضباط السفن الفرنسية و التجارية على احترامها ، كما حرص على أن يغلب على العلاقات طابع السلم و الصداقة في المعاملة ومع تكرر حوادث البحر خلال العقد الثاني للقرن الثامن عشر قرر الطرفان وضع حد لهذه المسألة وتسويتها نهائيا في قطار المفاوضات ، ففي جانفي 1790م أوفدت فرنسا الفارس سان فيل وتم توقيع إتفاق بينهما في 29 مارس1790م يمدد أجل الصلح الى مئة سنة أخرى إبتداءا من تاريخ التجديد وتعديل البند التاسع من معاهدة 1689م بتحديد حرمة المياه الإقليمية الفرنسية كما وقفت حكومة الجزائر بجانب فرنسا في أصعب الظروف ، فقد إعترفت بالجمهورية الفرنسية عندما قامت الثورة الفرنسية سنة 1789م[2]

إن سياسة الجزائر كانت قائمة على الفصل بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية، وكانت للجزائر مبادئ تنتهجها في بناء علاقاتها مع الدول الأخرى وهي:

- عدم التنازل عن حقوق السيادة واحترام شخصية الدولة
- نبذ استعمال القوة في علاقاتها الدولية
- مراعاة أسس الصداقة في التعامل مع السفراء
- تبني الحياد في الصراعات الدولية.

[1] جمال قنان، المرجع نفسه، ص ص، 159-161

[2] خطاب فطوم، التحالف الأوروبي وتجدد العلاقات الجزائرية الفرنسية (1800–1830)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في تاريخ الدبلوماسية والعلاقات الدولية خلال القرنين 19 –20 م، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2015/2014، ص83.

- الالتزام بنص الاتفاقية مهما كانت الظروف[1].

وعلى هذا الأساس كانت العلاقات بين الجزائر وفرنسا علاقة طيبة، فمنذ القرن السادس عشر كانت فرنسا تتمتع بامتيازات في تجارية خاصة في الجزائر، فكان لها مؤسسات تجارية في عنابة، والقالة، ورأس بونه، والقل وكانت هذه المؤسسات تدفع ضرائب سنويا متفقا عليها إلى الباشا من جهة وإلى باي قسنطينة (الذي تقع هذه المؤسسات في إقليمه) من جهة أخرى. وكانت فرنسا في المقابل تتمتع بحق صيد المرجان وتصدير الحبوب إلى أوروبا 2. وفي المقابل نجد أن هذا النشاط الهام لم تكن له سوى عوائد زهيدة على للحكومة الجزائرية، إلا أن هذه العلاقات قد تخللتها بعض المناوشات من حين إلى آخر غير أنها لم تؤثر على استمراريتها. مثل حادثة سرقة المدفعين من طرف سيمون دانصا "SIMEN DANSA" البحار الدنماركي صاحب الجنسية الفرنسية، والذي دخل الجزائر حوالي سنة 1606م وبدأ في ممارسة نشاط القرصنة وقد حقق في ذلك نجاحا باهرا، مما اكسبه شهرة كبيرة بين الأهالي زادت بعد إدخاله تقنية جديدة وهي طريقة استعمال السفن الدائرية[3]

وتعد معاهدة 1619 م أول معاهدة سياسية بين الجزائر وفرنسا، حيث أصبحت تتعامل مع الجزائر مباشرة بعد فشل الوساطة العثمانية، لكن قبل توقيع هذه المعاهدة أرسلت الجزائر وفدا إلى مرسيليا برئاسة "سنان آغا "وتم إبرام اتفاق سلمي ثابت في 21 مارس 1619م[4].

يرى وليام شالر أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا، لم تكن مستقرة ومضطربة، لكن في المقابل كانت فرنسا الأقرب إلى الجزائر من أي دولة أخرى[1]،حيث كانت السباقة إلى عقد معاهدة مع الباب العالي سنة 1535 م

[1] كنزة بركات، صمرة زروخي، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال عهد الدايات (1671-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2017/2016م، ص26

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الرائد عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2009، ص13.

[3] محمة عائشة، الأسرى الأوربيون في مدينة الجزائر ودورها في العلاقات بين الجزائر دول الحوض الغربي للمتوسط خلال القرنين 16 /17، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تاريخ حديث ومعاصر، 2012/2011، المركز الجامعي غرداية، ص75.

[4] جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية، المرجع نفسه، ص45.

في عهد سليمان القانوني كما أصحبت الوحيدة التي بإمكانها وقف القرصنة الجزائرية، هذا ما خلّف في نفوس الجزائريين أثار عميقة

إن فرنسا الدولة الوحيدة التي تحصلت على امتياز صيد المرجان قبل الثورة الفرنسية والتي كانت في ولاية قسنطينة وذلك بمبلغ شبه مجاني، واحتفظت بحامية في منطقة القالة بالقرب من عنابة، كانت فرنسا تستغل الفرص عندما تكون الإيالة في حروب مع دول أخرى مرادفة للبحر المتوسط، فتقرب كثيرا من الجزائر وكان لدى قناصلها كفاءة عالية ويحافظون على مصالح بلادهم، حيث كانوا يمنحون الهدايا والرشاوى لكي يكون لهم نفوذ في حكومة الداي.

إن الجزائريين قد فهموا سياسة الفرنسيين لذلك فكانوا أحيانا يتعرضون للسفن التي تحمل العلم الفرنسي رغم المعاهدات المبرمة بينهم[2]، لقد تعودت فرنسا على دفع ضريبة سنوية إلى الحكومة الجزائرية، حيث كانت تقدم هدايا فاخرة، حيث كان ما تدفعه فرنسا أكثر مما تدفعه بقية الدول الأخرى للإيالة، وجعلت نفسها دائما قريبة من الجزائر حتى وان تخبئ لها الكثير العداء والكراهية.

كانت فرنسا تعمل لخدمة مصالحها في الجزائر، وبالنظر للتقارب الجزائري الأمريكي بدأت تتدخل لدى الجزائر لعدم احترام كلّ بنود المعاهدة المبرمة بين الطرفين ، حتى تكون الوحيدة التي تتمتع بحقوقها داخل الإيالة ، فبدأت تستعمل نفوذها لوقف مصالح أمريكا في الجزائر حيث يصف كاثكارت أن فرنسا الأكثر تقربا من الجزائر وذلك لتوفر عدّة عوامل منها قرب البلدين في البحر المتوسط ، والعلاقة الحسنة التي كانت تربطها مع الباب العالي ، لقد عملت فرنسا كلّ مجهودها لتبعد الدول الأخرى عن إيالة الجزائر، وقد تيقنت مختلف الدول منها الولايات المتحدة باستحالة قيام فرنسا بمساعدتها للتقرب من الجزائر . وقد قدم مونرو تقريرا إلى وزارة

[1] وليام، شالر، قنصل أمريكا في الجزائر 1818 م 1824 /م، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل الغربي، الجزائر، ماي1977 ، ص 131.
[2] وليام، شالر، المرجع نفسه، ص 132.

الخارجية الأمريكية يقول فيه:"يسرني أن أبلغكم أن هذه الحكومة (الفرنسية) سوف تمدّنا بتأييدها الكامل في مفاوضتنا مع الجزائر"[1].

شجعت فرنسا وأيدت المعاهدة المبرمة بين الأمريكان وبريطانيا التي وقفت في وجه علاقتهم مع الجزائر، حتى لا يكون لها منافسا جديدا لتجارتها في البحر المتوسط، وقد قامت فرنسا بمساعدة الدول الأوروبية ومنها الولايات المتحدة على تحسين علاقتها مع إيالة تونس وطرابلس وأبعدتهم عن ايالة الجزائر وقد عرفت كلّ الدول الأجنبية أنّ فرنسا تلعب معها دورا مزيفا لتشويه صورتها لدى الجزائريين. استغلت فرنسا نفوذها داخل الإيالة لتمنع أي تقارب بين الجزائر مع مختلف الدول الأخرى، فكلّ المعاهدات التي أبرمتها الدول الأجنبية مع الجزائر وقفت ضدها فرنسا وعملت على عدم احترامها حتى تكون الأولى في التعامل في مختلف المجالات مع الجزائر. لقد شجعت فرنسا وأيدت المعاهدة المبرمة بين الأمريكان وبريطانيا التي وقفت في وجه علاقتها مع الجزائر حتى لا يكون لها منافسا جديدا لتجارتها في البحر المتوسط[2].

ساءت العلاقة بين الجزائر وفرنسا في أكثر المناسبات حيث كانت تتسم بالتذبذب، فاستغل القراصنة الجزائريون ضعف فرنسا أثناء حروبها داخل القارة الأوروبية، فاستولوا على تجارتها في أكثر من مرّة، وقامت الجزائر بإهانة فرنسا في الكثير من الأحيان. ويرى كاثكارت أنّ الجزائر كانت في موقف قوّة تجاه الحكومة الفرنسية فهذه الأخيرة عملت كلّ ما في وسعها للتقرب منها حتى تتحصل على امتيازات دون غيرها من الدول الأجنبية الأخرى[3]

[1] مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية،1988 ، ص7.
[2] مذكرات كاثكارت، نفس المرجع، ص200.
[3] مذكرات كاثكارت، نفس المرجع، 205.

ملخص

بدأت العلاقات الجزائرية الفرنسية متأثرة بالعلاقة العثمانية الفرنسية المشهورة التي فتحت عهد الامتيازات سنة 1535 م حيث لعب "خير الدين باشا "مؤسس الإيالة الجزائرية دور الوساطة بين السلطان العثماني " سليمان القانوني " والإمبراطور الفرنسي فرنسوا الأول والتي انعكست إيجابا على تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية ، رغم غلبة الطابع السلمي على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال العهد العثماني فإنها لم تعرف استقرارا وشهدت عدة اضطرابات ساهمت في توتر هذه العلاقات وتطورها، نميز فيها بين ثلاث مراحل أساسية وهي : شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال المرحلة الأولى الممتدة بين (1535 – 1600م) استقرارا خاصة في عهد نظام حكم البايلربايات (1519 – 1587م) حيث كان هناك تقارب بين الدولتين، وغلب عليها طابع الود، بعدما حاولت فرنسا كسب عطف وصداقة إيالة الجزائر القوية ، لهذا كانت فرنسا أول الدول الأوروبية التي عقدت اتفاقيات مع الجزائر للحصول على امتيازات، وشهدت أول تسمية لقنصل فرنسي في الجزائر في 15 سبتمبر 1564م تغيرت طبيعة هذه العلاقات في المرحلة الثانية بين(1600-1789م) حيث تداخل السلم والتوتر في تطورها، وشهدت العلاقات حالات من المد والجزر، لم تؤثر على السير العادي للعلاقات باستثناء بعض الاحتجاجات والتوترات، بل شهدت توقيع مجموعة من المعاهدات، انطلاقا من معاهدة 1619 م التي مكنت فرنسا والجزائر من إقرار السلم بينهما، والحد من القرصنة بين سفن البلدين، حتى معاهدة سنة 1790م التي جددت تمديد الصلح بين البلدين.

وتبقى المرحلة الثالثة الممتدة بين(1789-1830م) أخطر مراحل تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية، تحت تأثير التطورات السياسية الفرنسية بعد انطلاق الثورة الفرنسية(1789-1799م) واندلاع حروب نابليون بونابارت (1799-1812م)

إذن يتبين أن موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال العهد العثماني حاسم في تطور تاريخ البلدين، كما وضحها الرحالة والقناصل، ونستنتج من خلالها مجموعة من الحقائق أهمها: أن فرنسا كانت الدولة الأوروبية الأولى التي نجحت في ربط علاقات متنوعة مع إيالة الجزائر .

الفصل الثاني

المساعدات السياسية والعسكرية الجزائرية لفرنسا

(1824 – 1793)

المبحث الأول : المساعدات السياسية و الدبلوماسية الجزائرية لفرنسا 1793 – 1824م

أولا : الدعم السياسي وأهم الاتفاقيات

ثانيا: أبرز المعاهدات والاتفاقيات

ثالثا: تأثير المؤتمرات الأوروبية على المساعدات الجزائرية لفرنسا.

المبحث الثاني : المساعدات العسكرية

المبحث الأول

الدعم السياسي و الدبلوماسي الجزائرية لفرنسا 1793 – 1824م

تمهيد

لقد ظهر التمثيل الدبلوماسي في المجتمعات القديمة، حيث كانت تمثل إدارة العلاقات بين الدول عن طريق المفاوضات واللقاءات، حيث يستخدمه السفراء والمبعوثين لإدارة العلاقات وهي مهمة الدبلوماسي وقد تمتع القنا صلة بالاحترام والمعاملة الحسنة التي تناسبهم وتليق بمكانتهم، وذلك لما يقومون به من مهام وأعمال تربط بلدانهم مع البلد الوافد إليه. ومنذ ان أصبحت الجزائر ايالة عثمانية تمكنت من تكوين أسطول بحري قوي سيطر على القسم الغربي للبحر الأبيض المتوسط و أجبر الدول الأوروبية كفرنسا مثلا على دفع إتاوات للسلطات الجزائرية مقابل ضمان سلامة سفنهم في عرض البحر المتوسط، وقد سعت هذه الدول لكسب ود ايالة الجزائر بإيفاد قناصل وعقد اتفاقيات ومعاهدات معها، ففي الفترة الممتدة من 1793 إلى غاية 1824م قدمت الجزائر العثمانية العديد من المساعدات السياسية والدبلوماسية لفرنسا وذلك لمواجهة التحديات التي كانت تواجهها، إضافة إلى ذلك قامت بإمداد فرنسا بمساعدات عسكرية لمجابهة التحالفات الأوروبية ضدها وكسر الحصار الممارس عليها

أولا: الدعم السياسي وأهم الاتفاقيات:

1- الدعم السياسي :

المرحلة الأولى: مرحلة نهاية الدولة العثمانية

تنوعت المساعدات الجزائرية لفرنسا خاصة في أحلك ظروف الجمهورية الفرنسية الأولى عقب الثورة الفرنسية، ونذكر منها المساعدات الدبلوماسية والسياسية فقد تمثلت في ثلاث نقاط مهمة هي:

الاعتراف بالجمهورية الفرنسية الأولى برسالة من الداي حسن يوم 20 مايو 1793م[1]، حيث كتب **حسن باشا** وفقه الله نائب الملك والحاكم الحالي لمملكة الجزائر إلى وزراء وقادة الحكومة الفرنسية، وقال فيها:

إلى أكبر أمراء امة عيسى، أعظم عظماء شعب المسيح، أصحابنا الشرفاء الصادقين، وزراء ومديري الجمهورية الفرنسية، وبعد استفسارنا كما ينبغي عن صحة كل واحد منكم بشكل خاص فإننا نخبركم بكل صدق بما يلي: لقد استقبلنا للتو الرسالة الودية التي أرسلتموها لنا، والتي أردتم من خلال عباراتها الصادقة إعلامنا بالتغيرات التي أرادت مشيئة الله سبحانه وتعالى على نظام الحكومة الفرنسية والتدابير التي كلفتم بموجبها بإدارة الجمهورية، كما أخبرتمونا فيها أن نفس التدابير قد رأت إبقاء قنصلكم الحالي لدينا (فاليير الأمين والصادق) في المنصب الذي يشغله الآن، وقد أرسلت إليه الجمهورية الفرنسية برسائل وألقاب الاعتماد كما جرت عليه العادة. فهمنا جيدا توصياتكم لنا بإعطاء فاليير كامل ثقتنا مستقبلا للقيام بوظيفته، وتسيير الأعمال المفيدة لكلتا الأمتين، فإننا نزيد على ذلك بقبولنا بكل سرور أن يواصل ممارسة وظيفته السابقة، وذلك بعد أخذنا

[1] أحمد مسعودي ' الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792-1830 م، دار الخليل العلمية، الجزائر، ص25

بعين الاعتبار موضوع رسالتكم وقبولنا لفحواها، كما نؤكد وفقا لوعودنا السابقة الحالة الراهنة للشروط والمعاهدات القائمة بيننا، ونعدكم بأننا سنحترمها بدقة وسنسهر على تطبيقها بحذافيرها.

بما أن أعضاء حكومتكم قد أمروا بأن لا يسمح مستقبلا بحدوث شيء معارض لمعاهدتنا ووعودنا، فإنه لن يعكر أي شيء صفو صداقتنا، ندعو الله رب جميع الكائنات أن تستمر إلى الأبد[1]

بمجرد أن سلم سفير الجمهورية الفرنسية في الجزائر رسالة بذلك من قادتها إلى الداي في الجزائر بعد إعلانها ببضعة أشهر فقط، إذ أكد الداي حسن في رده على رسالة وزير الخارجية الفرنسي لوبران (Lebrun) التي تضمنت طلب الاعتراف بالنظام الجمهوري، وتثبيت القنصل فاليير في منصبه وأن بلاده ستبقى وفية بالتزاماتها، مثلما نصت عليها المعاهدات المبرمة بين البلدين، وبأنها ستحترمها بكل دقة وإخلاص ما لم يتم انتهاكها وخرقها بأمر من أعضاء حكومتكم[2].

إن أول اعتراف يأتي للجمهورية الفرنسية الأولى كان من الجزائر، إذ كانت أول جمهورية في أوروبا التي سادها النظام الملكي، والقيصري، والإمبراطوري، وقد تجسمت فيما يسمى بالتكتلات السبعة، تلك المعارضة الأوروبية الموحدة ضد الجمهورية الفرنسية والتي استمرت حتى بعد تتويج نابليون نفسه قيصرا. وقد امتدت هذه التكتلات لأكثر من عشرين عاما كانت بدايتها سنة 1793م عقب إعلان الجمهورية الفرنسية وانتهت هذه التكتلات سنة 1815 وذلك عقب سقوط نابليون للمرة الثانية والنهائية[3].

[1] أوجان بلانتيت، المرجع السابق، ص ص 63-64

2 أحمد مسعودي، المرجع نفسه، ص25.

[3] مولود قاسم نايت قاسم، المرجع السابق، ص 120

والملاحظ أن الدولة العثمانية كانت طرفا في بعض التكتلات لاعتبارها خلافة وراثية بنظام ملكي حيث اعتبرتها بدعة (أي الجمهورية)، لكن الجزائر كجمهورية سارعت لدعمها والاعتراف بها، حيث أن رسالة الاعتراف من الداي حسن نموذج مثالي للدبلوماسية العليا في مبناها ومعناها.

وعملت الجزائر بعد الاعتراف بالجمهورية الفرنسية على تجديد صلاحية جميع المعاهدات الجزائرية الفرنسية المبرمة قبل الثورة الفرنسية واعتبارها سارية المفعول لمصلحة الجمهورية الفرنسية الفتية، وذلك عقب طلبها الكتابي الذي قدمه سفيرها للداي حسن.

أما الصنف الثالث من الدعم والمساعدة التي قدمتها الجزائر للجمهورية الفرنسية الفتية فقد كان متمثلا في الوقوف الصريح والعلني المباشر ضد العالم أجمع وقامت بفك العزلة السياسية عنها مشجعة ومساندة[1]، وقد لقي هذا الدعم تقدير من الجمهورية الفرنسية حيث يتجلى ذلك في رسائلهم إلى الداي.

المرحلة الثانية تولي نابليون سيادة فرنسا:

دخلت الجزائر في صراع ثلاثي بين فرنسا وانجلترا وأمريكا حيث كانت كل دولة تحاول استغلال الجزائر واستخدامها ضد الأخرى لتحقيق أغراضها الاقتصادية والإستراتيجية غير أن حكام الجزائر عرفوا كيف يوفقون في معاملاتهم مع تلك الدول، خاصة فرنسا وانجلترا. وهذا ما تؤكده المراسلات التي كان حكام الجزائر يتبادلونها مع حكام فرنسا، فقد طلبت الحكومة الفرنسية في إحدى الرسائل والتي وجهتها إلى الداي حسن في 28 يوليو1797م[2]، بأن يسمح للقراصنة الفرنسيين بنقل البضائع التي استولوا عليها من السفن التي كانت تمون

1 مولود قاسم نايت قاسم، المرجع السابق، ص ص 120-121

2 2 أزرقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، ط1، 2011، ص 136.

الانجليز إلى موانئ الجزائر، وقد رد الداي برسالة مماثلة في 29 سبتمبر 1797م عبر فيها للحكومة الفرنسية عن استعداده لفتح موانئ بلاده لجميع السفن الفرنسية المحملة بالغنائم[1].

وحدث في تلك الفترة أن استولى الإنجليز على سفينة فرنسية فسارع القنصل الفرنسي في الجزائر جون بون سان أندري إلى الداي فطلب منه أن يسترجع لهم السفينة من الإنجليز، وقد صرح له الداي بأنه سيقطع علاقاته معهم في حال لم يعيدوا السفينة قبل أول يناير، واستغل الفرنسيون الحادثة لتحريض الداي على الإنجليز حيث وجهوا له رسالة في ديسمبر 1797 جاء فيها " لقد ارتكبت الحكومة الإنجليزية ضدكم أخطاء عديدة وخطيرة فإذا لم تحصلوا على الترضيات التي من حقكم أن تطالبوا بها خلال الآجال المحددة ، فلا تترددوا في إعلان الحرب عليهم"[2]

وبعد تولي **نابليون بونابرت** الحكم في فرنسا اتخذت العلاقات بين الجزائر وفرنسا مسارا جديدا، فقد قاد نابليون القوات الفرنسية وتمكن من تحقيق الانتصار على التحالف الأوروبي الذي تزعمته انجلترا للإطاحة بالجمهورية الفرنسية، ولم يكتف نابليون عند ذلك الحد فقد حاول إخراج فرنسا من عزلتها ثم قرر توجيه ضربة للمصالح الانكليزية في الشرق، لاسيما الهند أكبر المستعمرات الإنكليزية، كما سعى لتعزيز مكانة فرنسا في حوض البحر المتوسط وتحويله إلى مستعمرة وصولا إلى هدفه الرئيس في تأسيس إمبراطورية، وبما أن مصر تقع على طريق المستعمرات لذلك اعد نابليون حملة للسيطرة عليها أولا[3]

---

[1] أزرقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، ط1، 2011، ص 136.

[2] أزرقي شويتام، المرجع نفسه، ص 137.

[3] عمر الاسكندري وحسن سليم، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ص100

* نابليون بونابرت: ولد في مدينة أجاكيسو عاصمة جزيرة كورسيكا سنة 1769 التحق بمدرسة سان سير العسكرية وفي عام1785 عين برتبة ملازم أول في الجيش الفرنسي وفي عام 1804 نصب نفسه إمبراطورا على فرنسا وخاضا صراعا مع التحالفات الأوروبية التي عقدت للقضاء على الثورة لغاية استسلامه في معركة واترلو1815 وتوفي في جزيرة هيلانة بالمحيط الأطلسي سنة 1821، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج6 ، م ع ن، بيروت، ص 539 – 538

وبإعلان الباب العالي الحرب على فرنسا وأمر البلاد التابعة له أن تعلن الحرب عليها أيضا لكن" الداي مصطفى" تردد في البداية، لكن بضغط من الباب العالي أعلن الحرب على فرنسا في 24 جانفي 1801م، وقد اتصل بالقنصل الفرنسي ومنحه الوقت اللازم لمغادرة الجزائر، وأخبره أنه اضطر إلى إعلان الحرب على فرنسا لكنها لم تدم طويلا [1].

وعادت العلاقات الى طبيعتها بعد شروع نابليون في التعامل مع داي الجزائر، وكذا عودت السلم بين فرنسا والباب العالي ذلك كان بتوقيع معاهدة سلم في 17 ديسمبر 1801م[2]

ثانيا– أبرز المعاهدات والاتفاقيات:

1– معاهدة 1800:

تم إبرام معاهدة سلم نهائية بين الجمهوريتين بتاريخ 30 سبتمبر 1800 م بين مصطفى داي الجزائر و المواطن دوبواتنفيل Dubois thainville مكلف بالأعمال و المحافظ العام للجمهورية الفرنسية حيث تضمنت حوالي ستة مواد أبرزها المادة الأولى التي تنص على إضفاء توقيع الداي وتوقيع عون الجمهورية على المعاهدات و الاتفاقيات و النصوص ، كذلك تنص المادة الثانية على إرجاع إيالة الجزائر إلى الجمهورية الفرنسية أنظمة إفريقيا الخاصة بالامتياز مع التمتع بنفس الشروط وفقا للمعاهدات القديمة وطبقا لمعاهدة 1790م، أما المادة الثالثة فقد نصت على ارجاع الأموال والأمتعة والبضائع التي استولت عليها إيالة الجزائر في المراكز التجارية مع استقطاع المبالغ التي استخدمت للوفاء بالإتاوات المستحقة[3]

[1] مبارك محمّد الهيلالي الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية الجزائر،1964، ص251

[2] علي تابليت، الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية، 1770 – 1815م، منشورات ثالة الأبيار، الجزائر،2006، ص 09

[3] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619–1830، ثاله للنشر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر 2013، الجزء الأول، ص 81.

وجاء في المادة الرابعة ألا تستحق ضرائب (اللزمة) سوى ابتداء من اليوم الذي يعود فيه الفرنسيون إلى المراكز التجارية، كما نصت المادة الخامسة في هذه المعاهدة على عدم احتجاز الفرنسيين في الجزائر كعبيد تحت أي سبب كان وتضمنت المادة السادسة على إبقاء المحافظ العام للجمهورية بمكانة أفضل بالنسبة لأعوان الأمم الأخرى[1]

أما معاهدة السلم القطعية بين اوجاق الجزائر وفرنسا، فقد وقعت في أواخر سنة 1801م ذلك أن الدولة العثمانية تصالحت مع فرنسا، غير أن العلاقات بين البلدين شهدت توتر كبير خلال تولي نابليون الحكم خصوصا عقب غزوه لمصر سنة 1798م حيث أعلن أوجاق الجزائر الحرب عليه بضغط من الدولة العثمانية[2]

2- معاهدة 1801:

في 17 أكتوبر1801م تم توقيع المعاهدة بين محافظ العلاقات التجارية الفرنسية ديبواتانفيل والداي مصطفى، وهي معاهدة أكدت المعاهدات السابقة والمتعلقة بالملاحة والتجارة كما أكدت أن الحرب التي نشبت بينهما لا تخدم مصالح البلدين لذا ارتأت إلى إعادة أواصر العلاقات القديمة وقد نصت على 19 بند أهمها [3]:

البند الأول: تعاد العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين إلى الحالة التي كانت عليها قبل القطيعة.

البند الثاني: إن المعاهدات والاتفاقيات القديمة يتم إعادة إقرارها والتوقيع عليها في اليوم الذي يوقع فيه على هذا الاتفاق من طرف كل من الداي ووكيل الجمهورية.

1 على تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619-1830،المرجع السابق، ص 81.

2 آرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر، عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، 1970، ص ص، 31-32.

3 يحي بوعزيز، على تابليت، المرجع السابق، ص ص 82-83. علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا (1500-1830)، عالم المعرفة، الجزائر ،2009، ص55.

البند الثالث: عيد إيالة الجزائر إلى الجمهورية الفرنسية امتياز الشركة الإفريقية بنفس الطريقة وبنفس الشروط التي كانت تتمتع بها فرنسا قبل القطيعة

البند العاشر: لا يمكن إجبار السفن الفرنسية سواء الخاصة أو التابعة للدولة على شحن بواخرها بأي شيء رغما عنها أو إرسالهم إلى حيث لا يرغبون

البند السادس عشر: يحق للقائم بالأعمال والمحافظ العام للعلاقات التجارية الفرنسية في التمتع بالحقوق والمزايا المشروطة في المعاهدات القديمة والاحتفاظ بالتفوق على وكلاء الجنسيات الأخرى[1]

البند الثامن عشر: في حالة القطيعة فإنه يعطى للفرنسيين مدة ثلاثة أشهر من أجل إنهاء أعمالهم وفي أثناء هذه المدة فإنهم يتمتعون بحرية كاملة وحماية مطلقة في ظل المعاهدات كما في حالة السلم.

البند التاسع عشر: يقوم الداي مصطفى بتعين" صالح خوجة "للتوجه نحو باريس بصفته سفير[2].

ما نستخلصه من خلال هذه المعاهدة هو أن الجزائر منحة فرنسا نفوذ كبير في البلاد، ومنحتها هذه الاتفاقية حماية لممتلكاتها ورعاياها على عكس الدول الأخرى.

كانت هناك عديد المراسلات بين الجزائر و فرنسا ومن بين المراسلات نجد مراسلة داي الجزائر في 03 مايو1793م بعد الثورة الفرنسية حيث كانت المراسلة كالتالي:" أيها السيد المبجل و العظيم، إن المتغيرات التي حدثت في فرنسا تقتضي أن تعطي للحكومة الحالية لقب للقنصل المقيم عندكم ، لذلك فإننا نسارع إلى تثبيت المواطن فالبير عن طريق هذه الرسالة في المنصب الذي رضينا أن يشتغله ، لذلك فقد أمرناه بتسليمكم هذه

[1] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619-1830، المرجع السابق، ص ص 82-83

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص ص 343-344.

الرسالة التي من شأنها أن تثبته من جديد لديكم بصفته قنصلا عاما ووكيل أعماله جمهورية فرنسا، ويمكنكم أن تثقوا تماما بما سيقوله لكم على لساننا فيما يتعلق بمصالح الفرنسيين التجارية و البحرية في ولاياتكم ،ولاسيما حينما يعبر لكم عن احترامنا ونوايانا الصادقة تجاهكم والتي لن نتوانى عن إعطائكم دلائل عنها كلما سمحت الفرصة لذلك ..."

وبعد أيام قليلة رد الداي الجزائري إلى وزراء الجمهورية الفرنسية وذلك في يوم 20 مايو 1793م حيث قبل طلب الحكومة الفرنسية وجاء في رده :" ...لقد فهمنا جيدا توصياتكم لنا بإعطاء فاليير كامل ثقتنا مستقبلا للقيام بوظيفته ،وتسيير الأعمال المفيدة لكلتا الأمتين ، وإننا نريد على ذلك لقبولنا بكل سرور وأن يواصل ممارسة وظيفته السابقة ، وذلك بعد أخذنا بعين الاعتبار موضوع رسالتكم وقبولنا لفحواها كما نؤكد لوعودنا السابقة الحالة الراهنة للشروط والمعاهدات القائمة بيننا ونعدكم بأننا سنحترمها بدقة وسنسهر على تطبيقها بحذافيرها...وأن لا يسمح مستقبلا بحدوث شيء معارض لمعاهداتنا ووعودنا، فإنه لن يعكر أي شيء صفو صداقتنا "[1]

كانت فرنسا حريصة على مساعدة البواخر البابوية وذلك عن طريق التوسط لهم مع داي الجزائر، حيث أن هذا الأخير اشترط عليهم حمل جوازات سفر فرنسية لكن هذا الشرط لم يكن مقبول لدى بحرية سيادية مثل البحرية البابوية. لكن تم التوصل إلى اتفاق مع الجزائر أو على الأقل، هذا ما اعتقدته الحكومة الفرنسية فأسرعت فرنسا لإخبار الكنيسة بروما، لكن لم تشهد أي معاهدة شكلية لمنع طلبات الأموال لكن المعاهدة تحظى بكل الضمانات المرغوب فيها[2].

[1] أوجلان بلانيت، مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا 1700-1830، تر/ تح، ججيك إلياس، سلامنية بن داود، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الرويبة، الجزائر،2014، ج3، صص،61،65

[2] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619-1830، المرجع السابق ، ص 83 .

حيث نتج عن التوصيات الفرنسية كل النتائج المرجوة وتخلت الإيالة عن فكرة حمل بحارة السفن الفاتيكان لجوازات السفر الفرنسية، وقد تم إعطاء أوامر بخصوص هذا القرار من طرف داي الجزائر لكل قواته للإيالة[1]

وقد وقعت صيغة لتجديد المحررات القديمة على إثر المعاهدات المذكورة التي تم التوقيع عليها في 28 ديسمبر 1801م وجاء مضمونها كالتالي: إبرام سيادة الداي مصطفى باشا السلم مع الأمة الفرنسية وجدد المعاهدات القديمة وأكدها، وبناءا على ذلك فقد حرر العقد وسجل يوم 28 ديسمبر 1801م[2]

[1] لورا فيشيا فاقلييري، أرشيف الفاتيكان السري حول غزو الجزائر من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر أو الحرب الصليبية المجهولة، تق، إيمانويل باتاي، تر، حميد عبد القادر، عالم الأفكار، الجزائر،2013، ص ص.20-21.

[2] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619-1830،المرجع نفسه، ص 84.

ثالثا: تأثير المؤتمرات الأوروبية على المساعدات الجزائرية لفرنسا:

تميزت العلاقات بين الدول الأوروبية قبل انعقاد مؤتمر فيينا سنة 1815 م بسياسة المصالح المشتركة ولم تكن قراراتها موحدة فكل دولة كانت تبحث عن مصالحها الخاصة، ومناطق نفوذ تجارية تهيمن بها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولعلى الجزائر كانت ضمن اهتمامات سياسة الدول الأوروبية للتخلص من هيمنتها على البحر الأبيض المتوسط طيلة العهد العثماني وتحطيم أسطولها البحري ، ولكن تعارض مصالح فرنسا مع الدول الأوروبية في تسابقها وتنافسها حول الحصول على امتيازات من الجزائر، وبين عقد معاهدات سلام معها وبين شن غارات عليها جعل تأثير علاقات الجزائر الخارجية وعلاقات فرنسا مع الدول الأوروبية في موازين القوى الدولية يعرقل توحيد صفوف جهود الدول الأوروبية للقضاء على هيمنة الجزائر[1].

مؤتمر فيينا 1815م:

يعتبر مؤتمر فيينا1815م الذي عقدته الدول المنتصرة على نابليون بونابرت في الساحة الأوروبية من أهم المؤتمرات التي عقدت على الإطلاق في القرن التاسع عشر إذ راح المؤتمرون يخطون خريطة جديدة لأوروبا مع نهاية سنة 1814م، وكان جدول أعمال هذا المؤتمر يشتمل على العديد من المسائل الهامة التي من بينها مسألة أمن البحر الأبيض المتوسط، حيث تلقت الدول الأوروبية في سنة 1814م مذكرة من الأميرال الإنجليزي سيدني سميث والذي يطلب فيها تأليف أسطول دولي يقتصر نشاطه على وضع حد للغزو في البحر المتوسط[2].

---

[1] بوعلام بن معمر، تأثير التكتل الأوروبي والدولي على العلاقات الجزائرية والفرنسية في عهد الدايات1671-1830م، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، **المجلد05** ، **العدد02**، ديسمبر 2021م، ص898.

[2] محمد حلوان، موقف المؤتمرات الدولية من النشاط البحري لإبالتي الجزائر وطرابلس الغرب 1815 -1818م، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، سيدي بلعباس،المجلد12،العدد01،جويلية2020م، ص206.

وأصدر المؤتمر قرار بإلغاء الأعمال العدوانية في البحر المتوسط واسترقاق المسيحيين، غير أن هذا القرار لم يكن له أثر، لأن الدول الكبرى تريد تنفيذه ماعدا فرنسا التي كانت تؤيده. في حين رأت بريطانيا أن من مصلحتها تنفيذ هذا القرار لأن هدفها القضاء على دول شمال إفريقيا. وقد عارضت الجزائر بشدة لقرارات مؤتمر فيينا 1815م وقد عرضها هذا حملات عسكرية من انجلترا بقيادة اللورد إكسماوث 1816م.

مؤتمر إكس لاشبيل1818م:

بقيت قضية أمن البحر الأبيض المتوسط تتأرجح بين المؤتمرات الدولية إلى غاية 1818م عندما انعقد مؤتمر إكس لاشبيل، هذا المؤتمر الذي قدمت إليه كل من: روسيا وفرنسا والنمسا مشرعا يختلف عن مشروع إنجلترا وإسبانيا فاتفقت الدول الأولى على تفتيت الدولة العثمانية، وخلال المؤتمر اتفقت آراء الدول الأوروبية على ضرورة توجيه إنذارات شديدة اللهجة إلى دول شمال إفريقيا وأن أي اعتداء على تجارة الدول الأوروبية سيقابل بأشد العقوبات وكلفت فرنسا وانجلترا بمهمة إطلاع إيالات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب على تلك الإنذارات

في سبتمبر 1819 م وصل أسطول بريطاني بقيادة الكومودور سير توماس فريمانتل وآخر فرنسي بقيادة الأميرال جوريا دي لاجرافيير إلى الجزائر فأعلن قائد الأسطول لداي الجزائر أن مؤتمر إكس لاشبيل قد قرر أن تمتنع إيالات شمال افريقيا الثلاث عن ممارسة القرصنة في المستقبل وإعلان الحرب على أي دولة مسيحية أوروبية، لكن الداي رفض هذا الإنذار بحجة الحقوق التي تعترف بها الجزائر بمعاهدات دولية رسمية. أما تونس فقد وافقت على كل قرارات المؤتمر التي تقضي بوقف الحملات البحرية[1] .

[1] محمد حلوان، المرجع السابق، ص 207 .

أما طرابلس الغرب فقد وصلها الأسطول الأوروبي في 18 أكتوبر 1819م، لإبلاغها بقرارات المؤتمر، فكان رد الباشا يوسف القرمنلي أن سفن القرصنة كانت قد توقفت منذ فترة عن الخروج من الإيالة، وأنه سيبذل قصارى جهده لتلبية رغبات فرنسا وانجلترا.

بالرغم من تعرض الجزائر للحملات الإنجليزية إلا أن موقفها بقي ثابتا في رفض قرارات المؤتمرين، على عكس تونس وطرابلس الغرب الذين وافقا على قراراته، ويعتبر هذا المؤتمر بداية تقويض الدول العثمانية وتقسيم دول شمال إفريقيا على القوى الاستعمارية خاصة فرنسا، عقب نهاية عصر المؤتمرات الأوروبية، وبالأخص مؤتمري فيينا 1815م وأكس لاشبيل 1818م، كانت البداية الفعلية لمخطط استعماري أوروبي زاحف تحت ستار القضاء على ما يعرف بالقرصنة، وحرصا من هذه الدول الاستعمارية على إنجاح مخططها لجأت إلى إضعاف الإيالات المغاربية الثلاث

وذلك بعدم تزويدها بالمواد الإستراتيجية كالذخائر والأسلحة والمراكب بعد هذا المؤتمر، وهي مواد كانت تقدم على شكل هدايا من عدة دول أوروبية، وحتى الجزية السنوية التي كانت تدفعها الدول الصغرى تراجعت بسبب حماية فرنسا وانجلترا لها[1]

يبدو أ فرنسا عرفت كيف تتعامل في سياستها ومواقفها المتغيرة مع مواقف الدول الأوروبية وفي مسايرة علاقاتها مع الجزائر حسب الظروف المناسبة وتوازنات القوى الدولية لتغتنم فرصة تجسيد مشروعها الاستعماري في شمال إفريقيا، خاصة مع تراجع قوة أسطول الجزائر بسبب كثرة المشاركات في الحروب مع الدول الأوروبية[2]

[1] محمد حلوان، المرجع السابق، ص ، 208.

[2] بوعلام بن معمر، المرجع السابق، ص917.

المبحث الثاني:

المساعدات العسكرية الجزائرية لفرنسا 1793 – 1824

تمهيد

شهدت البلاد في عهد الداي حسين استقرار سياسيا إذ دامت ولايته اثنا عشرة سنة، وخلال هذه المدة انصبت جهوده على تنظيم أمور الدولة وتحقيق الاستقرار والأمن وإلى جانب المساعدات السياسية السابق ذكرها، قدمت الجزائر لفرنسا مساعدات شملت الجوانب العسكرية، سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة. خاصة وأن الجزائر كانت تتمتع بقوة وهيبة عسكرية في البحر الأبيض المتوسط.

نظرا لقوة أسطول الجزائر البحري آنذاك فقد كانت ندا قويا لكل الدول الأوروبية، مما جعل فرنسا تفكر في تغيير أسلوبها وسياستها العسكرية مع الجزائر إلى أسلوب مهادنة وإبرام معاهدات واتفاقيات لكسب ود الجزائر.

وقد ارتبطت الجزائر مع الدول الأوروبية خاصة دول الساحل المتوسطي ونخص بالذكر أكثر فرنسا العديد من المعاهدات والاتفاقيات خلال فترة الدايات، كما شهدت تقديم الجزائر لفرنسا لعديد المساعدات والامتيازات في مختلف المجالات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية.

أولا– مرحلة تغيير نظام فرنسا :

بعد أن اجتمع المجلس العمومي يوم 5 ماي 1789م وكان أعضاؤه متأثرين بالأفكار الحرة الحديثة وناقمين على الذل والعبودية التي يعيش فيها الشعب الفرنسي تحت سيطرة الملك المستبد والنبلاء ورجال الدين، فاقسم ممثلو الشعب منهم يمين التضحية وأطلقوا على أنفسهم اسم الجمعية التأسيسية لسن دستور فرنسا[1].

تهيج الشعب الفرنسي فهاجم يوم 14 جويلية من نفس السنة قلعة الباستيل وقتل حراسها وهدمها، وكان نصرا شعبيا هائلا ضد السلطة الملكية.

وبسبب الأوضاع التي سادت فرنسا في تلك الفترة والمطالبة بإسقاط الملكية وقيام نظام جمهوري، مما استدعى تدخل الدول الأوروبية الأخرى لحماية الملكية، فقد هاجم الألمان والنمساويون فرنسا بدعوى حماية الملكية، فهزمتهم جنود الثورة لكن الفوضى كانت قد ضربة أطنابها بفرنسا وخشية الجمهوريون أن يفلت من ايديهم الحكم الشعبي فسقطت حكومة الجيروندان وهم رجال الاعتدال وتشكلت حكومة متطرفة مستبدة التي كان يرأسها مارا وريسير، حيث استمرت هذه الحكومة الجهنمية تفتك بالفرنسية وتفتك بالفرنسيين فتكا ذريعا من 31 ماي 1793 إلى غاية 27 جويلية 1794م[2]

ثانيا– الأسطول البحري:

في أواخر سنة 1797 م حدث أن استولى الإنجليز على سفينة فرنسية فسارع القنصل الفرنسي في الجزائر جون بون سان أندري إلى الداي فطلب منه أن يسترجع لهم السفينة من الإنجليز، وقد صرح له الداي بأنه

[1] أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766 –1791، سيرته وحروبه وأعماله ونظام الدولة والحياة العامة في عهده، م وك، الجزائر، 1986، ص، 53،.

[2] أحمد توفيق المدني، المرجع نفسه ، ص54 .

سيقطع علاقاته معهم في حال لم يعيدوا السفينة قبل أول يناير، واستغل الفرنسيون الحادثة لتحريض الداي على الإنجليز حيث وجهوا له رسالة في ديسمبر 1797 جاء فيها " لقد ارتكبت الحكومة الإنجليزية ضدكم أخطاء عديدة وخطيرة فإذا لم تحصلوا على الترضيات التي من حقكم أن تطالبوا بها خلال الآجال المحددة ، فلا تترددوا في إعلان الحرب عليهم"[1]

وفي مارس 1795م قامت سفن اسبانية بأسر سفينة فرنسية في عرض البحر، فأصدر الداي حسن أمرا بإرسال اثنتي عشرة سفينة مدفعية جزائرية لملاحقة السفن الاسبانية وافتكاك السفينة الفرنسية بالقوة، كما أجبرتها على إطلاق سراح ربانها وبحارتها وإرجاعهم إلى سفينتهم بعد أن كان الأسبان قد أخرجوهم منها بالقوة وجعلوا منهم أسرى لديهم[2]، حيث أرسل داي الجزائر إلى أعضاء لجنة الإنقاذ العام للجمعية الوطنية قائلا..."لقد وقعت حادثة قبل عشرين يوما من تاريخ رسالتنا هذه، حيث قدم إلينا عدد من الفرقاطات الاسبانية وبقيت خمسة أو ستة أيام في مينائنا ، غير أنها لما كانت تستعد للإبحار قامت بمهاجمة سفينة فرنسية كانت قد وصلت للتو إلى نفس الميناء و استولوا عليها و اخذوا كل ما كان عليها ...و أرسلنا نواب لنا إلى قائد الفرقاطات الاسبانية لنطلب منه سبب استيلائه على هذه السفينة الفرنسية ...غير أن القبطان لم يأبه بتحذيراتنا فقمنا بتجهيز اثنتي عشر سفينة حربية مزودة بمدافع من مينائنا ، وأرسلنا قبطان مينائنا إلى الأسبان بعد غروب الشمس، فقام باسترجاع سفينتكم بالقوة ،وأرجع رجالكم على متنها بعد إنزال البحارة الأسبان منها، وعليه فقد عادت السفينة سالمة وتم تسليمها إلى قنصلكم المقيم عندنا دون أن يمسها أي سوء، وعلى متنها جميع طاقمها[3].

[1] أرزقي شويتام، المرجع نفسه، ص 137.

[2] كريم بلقاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية، المرجع السابق، ص150.

[3] أوجلان بلانتيت، المرجع السابق، ص88.

ثالثا–حرب فرنسا مع دول أوروبا:

كما منحت الجزائر للحكومة الفرنسية دعما عسكريا كبيرا يتمثل في مواد غذائية متنوعة وتجهيزات مختلفة كالجلود والخيول جيدة وصوف للجيش الفرنسي، كما كتب المؤرخ الفرنسي بلانتي قائلا: بينما كانت حكومة الجمهورية الأولى في حالة حرب مع أوروبا بأكملها تقريبا، وجدت في داي الجزائر صديقا كريما وحليفا وفيا، وقد كانت ظروفنا تلزمنا بأن نعامل الجزائريين بالحسنى، ليس فقط لضمان حمايتهم ملاحتنا في البحر الأبيض المتوسط، بل أيضا لتزويدهم إيانا بالحبوب والجلود الضرورية لجيشنا[1]

ومن بين المساعدات التي تم الحصول عليها من الحكومة الجزائرية بفضل التزام بعض القناصل الفرنسيين تمثلت في استعادة الباخرة التجارية البابوية التي تسمى لامادونا دي سي سيرياكو، وقد تم أسر الباخرة أواخر 1824م بعد الاستيلاء على السفينة تم جرها إلى غاية القاعدة من قبل القراصنة.

هذه الباخرة التي كان يقودها النقيب بوراتيني والتي كانت متوجهة إلى " أنكون" نقلت إلى الجزائر يوم 18 ديسمبر 1824م وتم إنزال النقيب وكل طاقمه المكون من ثمانية بحارة، تبعا لهذا أسرع القنصل الفرنسي إلى تقديم شكوى لدى الإيالة.

بعدها تلقى القنصل من الداي ضمانات مهمة تريدها الحكومة الجزائرية من أجل توصيات الملك[2]

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية**، المرجع السابق، ص45

[2] أرشيف الفاتيكان السري حول غزو الجزائر من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر أو الحرب الصليبية المجهولة، لورا فيشيا فاقليري، تر، حميد عبد القادر، تق، إيمانويل باتاي، عالم الأفكار ،2013، ص ص 29-30.

و خلال الفترة الممتدة من 1793 إلى غاية 1824م، حيث شهدت تقديم الجزائر لمساعدات عسكرية لصالح فرنسا في عدة مناسبات، وجاءت هذه المساعدات كجزء من التحالف الاستراتيجي بين الدولتين، وقد كانت الجزائر ترى في فرنسا حليف ضد القوى الأخرى التي كانت تهدد مصالحها في المنطقة.

ومن بين الأحداث التي شهدت تقديم الجزائر لمساعدات عسكرية لفرنسا كانت حروب نابليون والصراعات الاستعمارية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. كما شاركت الجزائر في تقديم الدعم العسكري لفرنسا خلال الحملات العسكرية الفرنسية في إفريقيا، وتتنوع المساعدات العسكرية التي قدمتها الجزائر لفرنسا ما بين توفير الجنود والسلاح والإمدادات العسكرية الأخرى وقد ساهمت هذه المساعدات في تعزيز العلاقة الثنائية بين الدولتين وتحقيق الأهداف السياسية والعسكرية المشتركة.

ملخص

الملاحظ أن ما بين عامي 1793 إلى غاية 1824م، قدمت الجزائر مساعدات سياسية ودبلوماسية لفرنسا خاصة أثناء حربها مع بريطانيا وباقي الدول الأوروبية التي أعلنت عليها الحصار منذ اندلاع الثورة الفرنسية، وكانت الجزائر حليفة لفرنسا ضد الدول الأوروبية المتحدة ضدها. وقدمت الجزائر دعما سياسيا ولوجستيا لفرنسا من خلال تسهيل مرور سفنها عبر مياهها وتزويدها بالموارد اللازمة للحرب، كما قدمت الجزائر مساعدات دبلوماسية من خلال التفاوض مع دول أخرى لدعم فرنسا في جهودها الحربية، إلى جانب ذلك كانت الجزائر تستفيد من هذه العلاقة من خلال الحصول على دعم وحماية من فرنسا في وجه التهديدات الداخلية والخارجية.

بشكل عام كانت العلاقة بين الجزائر وفرنسا في تلك الفترة تتسم بالسلم تارة وبالعداء تارة أخرى، وهذا بسبب تأثيرات الأوضاع السياسية الداخلية المتوترة للبلدين والضغوطات الخارجية على قراراتهما. لكن الطابع العام لها تميز بالهدوء بسبب معاهدة السلم المئوي بين البلدين.

وبالرغم من التصرفات غير المقبولة للقناصل الفرنسيين وحتى من الحكومات الفرنسية نفسها والتي دفعت لتأزم الوضع، إلا أنا الجزائر كانت غالبا تسعى لتهدئة التوتر وإبراز النوايا الحسنة كدعم حكومة فرنسا في 1789م، وفك الحصار الأوروبي عليها بإرسال المساعدات المالية والحبوب في وقت عانت فيه فرنسا من أزمات اجتماعية وسياسية خانقة، وهذا ما ينفي الادعاءات الأوروبية بممارسة الجزائر للقرصنة البحرية .

الفصل الثالث

المساعدات الاقتصادية الجزائرية لفرنسا1793/1824

المبحث الأول : المساعدات الاقتصادية

أولا: الدعم الاقتصادي

ثانيا: لمحة عن عائلة بكري وبوشناق

ثالثا: أبرز المعاهدات التجارية

المبحث الثاني: المساعدات المالـية

المبحث الأول:

المساعدات الاقتصادية الجزائرية لفرنسا 1793 – 1824 م

أولا–المساعدات الاقتصادية

ارتبطت العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ بداية العصر الحديث بالميدان التجاري وقد سيطر هذا العامل على العلاقات بين البلدين فترة من الزمن فسار بها نحو إتباع سياسة مرنة وذلك حفاظا على استمرارية التعاون بين الطرفين[1].

لقد وجهت السلطات الفرنسية اهتمامها إلى الجزائر وذلك كتعويض لها عن ضياع مصر، حيث سارعت إلى إعادة القنصل ديبوا تانفيل إلى الجزائر والذي بدوره تمكن من توقيع معاهدة مع الداي مصطفى يوم 17 ديسمبر 1801م أعادت بمقتضاها المؤسسة الفرنسية الإفريقية إلى الوجود، كما تم إعفاؤها من الضرائب لمدة عام كامل كتعويض لها عما خسرته أثناء توقفها عن العمل[2]

وكانت فرنسا تعاني حينها ضائقة مالية حادة وعجز مالي كبير وتحتاحها مجاعة كبيرة في أغلب ولاياتها، مما استدعى الجزائر بتمويلها بقرض مالي بحت قدره خمسة ملايين من الفرنكات الذهبية، بقيمة ذلك الوقت وقد كان هذا القرض بدون فائدة، وكذا دعمها بمواد غذائية مختلفة ومتنوعة وتجهيزات وجلود، وصوف، وخيول جيدة للجيش الفرنسي، وقد قال المؤرخ الفرنسي إيغروطو عن القرض الحكومي لشراء القمح وقروض أخرى نقدية:" بل وقد منح الداي الجمهورية الفرنسية، أثناء حروب الثورة قروضا بدون فائدة في الوقت الذي كان يزودها أيضا بالحبوب، مما أنقذها من القحط"، وقال باردون وهو مؤرخ فرنسي أيضا عن المساعدات الجزائرية:"كانت الجزائر أرسلت بكميات كبيرة معتبرة من الحبوب لفرنسا التي كانت تعاني القحط "[3]

ولم يكتفي الداي بإصدار أوامره بفتح أبواب الأسواق شرقا وغربا (القالة والغزوات) على مصرعها أمام سفن مرسيليا، بل منح مدينة جنوة الإيطالية أيضا نعمة السلم بطلب من قنصل فرنسا، الذي كان يستخدم الميناء

[1] محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791–1830)، ص11

[2] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ج2، ص104

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج2، ص ص،138،135

لتصدير القمح الجزائري لفرنسا، وقد قام الداي بتقديم تسبيق ضروري لتسديد مشتريات فرنسا من القمح لدى الأهالي الجزائريين[1]

والجدول التالي يمثل الصادرات من كل الموانئ الجزائرية إلى مرسيليا سنة 1822م[2]

المصدر الأصلي	السلع	القيمة بالدولار الاسباني
20000 قنطار	**الصوف بسعر 8 دولار للقنطار**	**160000**
10000 قنطار	**الجلود الخام بسعر 8 دولارات**	**8000**
600 قنطار	الشمع بسعر30 دولار للقنطار	1800
—	ريش النعام ومنتجات أخرى قليلة	**1500**
المجموع	——	**273000**

جدول رقم 01 يوضح الصادرات من كل الموانئ الجزائرية الى مرسيليا سنة 1822

إن الظروف الصعبة التي مرت بها فرنسا وخاصة بعد اندلاع الثورة الفرنسية سنة 1789م وما خلفته من أثار في الداخل والخارج. ففي الداخل افتقدت الدولة للأموال الضرورية لسد رمق المواطنين وانخفض الإنتاج الزراعي بشكل كبير ما جعل شبح المجاعة يهدد البلاد أما في الخارج فقد كانت تعاني من الحصار البحري الذي فرض عليها من طرف الدول المتحالفة ضدها منذ 1793[3] .

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، نفسه، ص145

[2] وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824م)، تعليق وتقديم، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر .1982م، ص103.

[3] أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص ص 20-22

لكن موقف الجزائر والذي عبر عنه الداي حسن في رسالة وجهها إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ 16 أكتوبر1795م قال فيها:" لن نرد أي طلب للجمهورية يكون في متناولنا، فالمواد المعيشية والخيول الجيدة هذه منتجاتنا فالصديق الحقيقي هو الذي يظهر عند الحاجة، فنحن على استعداد لأن نمدكم بالحبوب والمواد المعيشية، وباختصار كل ما تطلبونه.."[1]

يعتبر موقف الجزائر صعبا وليس بالأمر السهل لأنه يحسب على مصلحة الجزائر خاصة أن الدولة الملكية الأوروبية تحاصر فرنسا وضد ثورتها، وهذا يدل على أن العلاقات بين البلدين كانت قوية ومتينة، حيث كانت بعض الشركات الفرنسية في الشرق الجزائري تتمتع بامتياز تصدير الحبوب والجلود والصوف والشمع، وتعتبر مرسيليا أبرز مدينة تستقبل المنتجات الجزائرية[2] .

يعتبر حصن الباستيون أبرز مركز تجاري فرنسي في الجزائر، إذ تم بناؤه من طرف التاجران الفرنسيان لانش سنة 1561م[3] ،حيث صمم على شكل حصن ضخم مربع الشكل، على ساحل البحر ويشتمل على ساحة وحديقة وكنيسة، ومقبرة، ومنازل للضباط ومخازن للبضائع، يحيط به سور ضخم ومجموعة من المدافع ويتسع لحوالي 800 شخص ويتبع له عدد من المراكز الصغيرة بين جيجل والقالة. به أطباء وصيادلة للعلاج، وتحضير الأدوية، وراجت تجارة الحبوب والجلود رواجا كبيرا[4] .

[1] محمد العربي الزبير، مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي، مجلة الأصالة، عدد12، 1973، ص125.

[2] الطاهر ضيف، يوسف بالخالد، معاهدات السلم والتجارة بين حكام الجزائر والدولة الفرنسية خلال العهد العثماني (1518-1830)، مذكرة نهائية لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حمة لخضر الوادي،2019/2018، ص41.

[3] ويليام سبنسر، الجزائر في عصر رياس البحر، تح نق، عبد القادر زباديه، د ط، دار القصبة، الجزائر،2006، ص141.

[4] يحي بوعزيز، علاقات الجزائرية الخارجية مع ممالك ودول اوروبا 1500-1830، د ط، دار البصائر، الجزائر، ص70.

وقد كان لمركز الباستيون عدة ملاحق تجارية أخرى منتشرة على طول الساحل الجزائري نذكر منها: وكالة عنابة، وكالة القل، مركز القالة [1].

وقد تم استغلال الباستيون من طرف عدة شركات تجارية، وهذا نتيجة لمعاهدات السلم بين البلدين والتي كانت سببا رئيسيا في ازدهار العلاقات التجارية بينهما، وذلك من خلال منح التجار الفرنسيين امتيازات كبيرة وكثيرة في الشرق الجزائري نذكر منها: **شركة لانش 1561م، شركة صانصون بابللون (1628–1633)**، شركة **دي كوكيل (1640–1658)**، **شركة أرنودويس (1666–1676)**، **شركة لافون (1676–1678)**، **الشركة الملكية الإفريقية (1741–1794)**

وقد تم حل هذه الشركة الإفريقية في 02 فيفري 1794م، بعد فترة طويلة من العمل[2]،وعلى إثر ذلك تم تأسيس الوكالة الإفريقية (1794 – 1798) وقد تكونت هذه الأخيرة بمقتضى قرار أصدرته لجنة السلامة العامة يوم 07 فيفري 1794م، وتم تنظيمها النهائي بواسطة قرار آخر يحمل تاريخ 11 مارس 1799 وقد قامت الشركة بتغيير طريقة الاستغلال حيث أصبحت الدولة الفرنسية هي من تشرف على المؤسسات الفرنسية في الشرق الجزائري وذلك من خلال تمويلها وتوجيه الأوامر[3]

سعت فرنسا للمحافظة على الامتيازات التي تحصلت عليها منذ القرن 16 م قصد التغلب على مشاكلها الاقتصادية خاصة مشكل المواد الغذائية.

[1] الطاهر ضيف، يوسف بالخالد، المرجع نفسه ص،57–58.

[2] قنان جمال، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص239.

[3] بومدين زينب، قلعة الباستيون والقالة فترة الدايات (1082 هـ – 1245 هـ) (1671 – 1830 م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، جامعة تكلي محند أولحاج، البويرة، 2021–2022، ص37.

وازداد احتياج فرنسا لقمح الجزائر باندلا ع الحرب واتساع رقعتها، بتشكيل الائتلافية الأوروبية الأولى ضد فرنسا في ربيع سنة 1793م، وهو ما دفع السلطات الفرنسية إلى وضع حد للتوتر مع الجزائر، بتقديم ترضيات عن تظلماتها.

كما طلبت منها في نفس الوقت، مساعدتها بتزويدها ببعض المواد منها الأسلحة والخيول إلى جانب المنتجات الزراعية المختلفة. وطلب من جهة أخرى من القنصل فالبير بمساع لدى السلطات الجزائرية من اجل إقناعها بعدم التعرض لأي سفينة محملة بالقمح تتجه نحو فرنسا مهما كانت جنسيتها.

وقد بدا للقنصل أن هذا الطلب غريب لا يمكن تصور إمكانية قبوله على الإطلاق لذلك رأى أن يعوضه باقتراح آخر يقضي بمنح ثلاثين جواز جزائريا للسفن الفرنسية، وقد أبدا الداي دهشته عند سماعه لهذا الطلب، فاعتذر بأسف شديد متعللا بأن هذا فوق طاقته، ولكنه من جهة أخرى أبدا استعداده لتقديم أي مساعدة لفرنسا من المواد التي تنتجها البلاد[1]

ولم تحاول السلطات الجزائرية استغلال الظروف الصعبة التي مرت بها فرنسا ابتداء من سنة 1792 بل على العكس ، فقد أبدى الداي حسن (1792 – 1798) حزما وصرامة في الوفاء بجميع الالتزامات نحو فرنسا ، حيث أعطى تعليمات لباي قسنطينة بمنح كل التسهيلات لأعوان الشركة الإفريقية لشراء الحبوب التي كانت بلادهم في أمس الحاجة إليها، خاصة القمح ، كما تحصلت الوكالة الإفريقية على نفس التسهيلات طوال فترة امتداد نشاطها ، حيث تمكنت في سنة 1798م من إرسال 300 ألف قنطار من القمح و 40 ألف قنطار

[1] جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية، المرجع نفسه، ص238

من الشعير و الفول ، والحمص إلى فرنسا ، زيادة على الدعم الغذائي ، منحت الجزائر حكومة الثورة الفرنسية قرضا ماليا قدره 5 ملايين فرنك بدون فائدة [1]

كما قدم الداي حسن مساعدات كثيرة للقنصل فالبير وأقرضه من خزينة الدولة مبلغا 250 ألف فرنك بدون فائدة لشراء القمح من قسنطينة وعنابة.

وبعد تعاقد فرنسا مع الشركة اليهودية لبوشناق وبوخريص بالجزائر على تصدير كميات كبيرة من الحبوب لمناطق الجنوب الفرنسي بسعر 120 فرنك للقنطار بدل 42 فرك للقنطار الواحد، وهو سعر السوق نتيجة عجز فرنسا عن دفع المبلغ حاضرا وتأجيل الدفع.

عادت الحكومة الفرنسية للاستزادة من حكومة الداي فمنحها نصف مليون أخر وكميات من الحبوب فارتفع الدين إلى 7 ملايين فرنك، وتعهد الداي بتموينها وإمدادها بكل ما هي بحاجة إليه، من محاصيل وحيوانات من الجزائر.

كما أسست حكومة المديرية التي يرأسها بونابرت خطا بحريا يوم 28 أوت 1794م لنقل الحبوب من الجزائر إلى موانئ طولون ومرسيليا[2].

من خلال معاهدة السلم المئوي المبرمة فإن كل التجار الفرنسيين الذين يرسون في موانئ أو أعلى شواطئ الجزائر يستطيعون إنزال سلعهم والقيام بالبيع والشراء بكل حرية، ولن يدفعوا من الرسوم والضرائب غير التي يدفعها سكان هذه المملكة[3]

[1] جمال قنان، المرجع نفسه، ص 45.

[2] سيدهم فاطمة الزهراء، المرجع نفسه، ص ص 79-80.

[3] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع نفسه، ص ص 307،315.

وبفضل هذا التحسن في ازدهار العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا، فقد كان لهذه الأخيرة امتيازات تجارية شرق الجزائر (عنابة، القالة، رأس البونة، القل) وكانت هاته المؤسسات التجارية تدفع الجزيات سنويا للداي من جهة وباي قسنطينة من جهة أخرى وذلك مقابل حقها في صيد المرجان واحتكار تصدير الحبوب إلى أوروبا[1].

صيد المرجان: لقد شكل المرجان فرعا أساسيا من فروع التجارة الدولية مما جعله يحظى باهتمام الكثير من التجار الأوروبيين والفرنسيين خاصة

ويعود هذا الاهتمام بصيد المرجان والمتاجرة به إلى عدة عوامل منها، طموح التجار في كسب أكبر قدر ممكن من الفائدة. فقد راو فيه مصدر ثراء قد لا يعثرون عليه باهتمامهم بتجارة أخرى.

وللمرجان عدة مفاهيم مختلفة حسب الأزمنة، ففي القديم كان ينظر إليه على أنه شجرة ذات عروق وأغصان دون أوراق، أما في العصور الوسطى فقد عرف بأنه نبات يشبه الأشجار، أم التعريف الحديث له فهو: ان الغصن الحي من المرجان هو تجمع الحيوانات المتعددة فيما بينها. فبواسطته يحصل التاجر على التوابل والحديد، وهي مواد شغف الأوروبيين بها شديد، والشيء الذي يفسر لنا أولى الشركات الفرنسية التي تأسست بالشرق الجزائري بصيد المرجان. ولم تكن الشركة تقوم بعملية الصيد بل تكلف بها صيادين تتفق معهم حول قضايا مختلفة كدفع الراتب والتجهيزات وتدفع لكل قائد سفينة 200 بياستر مسبقا، ولذلك لضمان ألا يذهب المرجان المستخرج إلى غيرها من المنافسين.

والمعروف أن ممارسة صيد المرجان تقتصر على الفترة الممتدة من مارس إلى سبتمبر، وهي الفترة التي يمتاز فيها البحر بالهدوء[2]

[1] محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، المرجع السابق، ص12.
[2] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية ...، المرجع السابق، ص ص 105 ،106

وأما الكميات المستخرجة فتتراوح ما بين 20 إلى 25 قنطار سنويا كحد أدنى لكل سفينة وتبلغ الكميات الإجمالية المستخلصة لكل السفن 1000 قنطار سنويا، وبعد الانتهاء من عملية الصيد يتم تسويقه للشركة بسعر 58 قرش للطل الواحد، ثم تضعه الشركة في صناديق ويتم تسويقه بمرسيليا التي يباع فيها الصندوق الواحد ب 300 بياستر، ويتحكم في سعره درجة نقائه وجماله[1].

الحبوب: ويقصد بها القمح والشعير والفول والحمص، أي كل المواد الضرورية للغذاء اليومي، والتي تسعى جميع الدول لتوفيرها لشعوبهم، ويعد الشرق الجزائري قبل الاحتلال من أكبر المناطق إنتاجا للحبوب. إذ يصدر منه كميات ضخمة من الحبوب إلى مختلف مقاطعات جنوب أوروبا وخاصة مناطق الوسط الفرنسي والتي لولا تدفق القمح الجزائري إليها في ثورتها لهلكت من المجاعة.

وإذ كانت حركة البيع والشراء، في مادة الحبوب، تخضع إلى وضع المحاصيل المختلفة، فإن الشركة الملكية الإفريقية هي التي كانت تحظى، في مقاطعة قسنطينة بجميع الامتيازات في ميدان التسويق، حتى إنها صارت تعتبر تجارة موانئ الشرق الجزائري من اختصاصها وحدها، ولا يحق لأي هيئة أخرى أن تتعاطى في هذا النوع من النشاط. ولقد سمح لها هذا الوضع الممتاز بأن تتحكم في أسعار الصادرات الجزائرية، وأن توجه الحبوب إلى الموانئ الأوروبية التي تختارها هي وفقا لمصالحها الخاصة.

ولكن السلطات الجزائرية تفطنت سنة 1792 م وصارت تسمح للتجار الإسبانيين والإنجليز واليهود وغيرهم بشراء القمح والشعير من عنابة والقالة، وفي هذا الصدد تقول إحدى الوثائق:" لقد علمنا أن الإسبانيين قدموا

[1] عائشة غطاس، المرجع نفسه، ص107

إلى عنابة وحصلوا على إذن لشراء الحبوب، وأنهم يتبايعون مع الباي مباشرة، وأن بواخرهم المتعددة تحمل ما يباع إليهم، ونتيجة لذلك لم نحصل على المقدار المنصوص عليه في الاتفاق المبرم في الجزائر[1] .

الصوف: كتب الباي أحمد في مذكراته: إن كل ثروتنا تتمثل في القمح والأصواف التي نبيعها في ميناء عنابة.. فقد فاقت الكميات التي تصدرها الشركة الإفريقية وهي صاحبة الامتياز من ميناء عنابة حيث كان الصوف مصدر ربح كبير بالنسبة للشركة حيث تساهم في جلب أكثر من ثمن الكمية التي تستوردها مرسيليا من آسيا والمشرق والتي تقدر سنويا بحوالي أربعين ألف بالة. وتشغل عدد كبير من المصانع في مختلف أنحاء فرنسا [2]

وبلغت الكميات المصدرة من ميناء عنابة أواخر القرن 18م حوالي 10 آلاف قنطار حيث أنه لم يسمح بشراء أو تصدير الصوف من مدينة الجزائر، ومعسكر والتيطري بحكم أن الداي كان يحتفظ بحق بيعها لمن يشاء.

الجلود: تعتبر الجلود من أهم العناصر في ذلك الوقت من صادرات الجزائر، حيث بلغت الكمية المصدرة من ميناء الجزائر ما بين 20 و25 ألف قطعة، وقد قدرت مدا خيل الجلود المصدرة إلى مرسيليا حوالي 100 ألف ريال.

الشمع: يصدر الشمع من مدينة الجزائر نحو أوروبا بثلاث مائة إلى أربع مائة قنطار سنويا[3]، ولقد كان لغنى مدينة قسنطينة بالمواد الأولية دورا كبيرا في تنوع وتعدد الصناعات الجلدية والنسيجية، حيث قدرت الكمية المصدرة أواخر القرن الثامن عشر نحو مرسيليا بـ 28 ألف قنطار سنويا[4].

[1] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الوكالة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، ص ص،92-93.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 101

[3] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب، الجزائر، 2009م، ص269.

[4] بوخروبة أحمد، زعمون محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية والإسبانية من خلال المعاهدات والاتفاقيات خلال العهد العثماني – فترة الدايات أنموذجا- 1671م -1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر LMD، في تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021م-2022م، ص57.

وأرسل داي حسن إلى المواطن بيشو، مفوض العلاقات الخارجية بالجمهورية الفرنسية رسالة قال فيها "...كان كل أملنا أن نحصل على فرص لخدمتكم، فصداقتنا قديمة ومتينة ولا يمكن لأي شيء الإضرار بها، ولذلك فلن نرفض لكم أي طلب تتقدم به الجمهورية لإيالتنا إذا كان في مقدورنا تلبيته. إن الأغذية والحصون هي منتجاتنا الأساسية، والصديق الحقيقي يعرف وقت الشدة، هذه هي مبادئنا، إننا مستعدون لإعطائكم كل ما تطلبونه من حبوب ومختلف أنواع الأغذية، فنحن نعرف أنكم تجدون صعوبة في الحصول على المؤن والحاجيات الضرورية [1].

كما حصل التجار الفرنسيين على امتياز مكنهم من استعمال الموانئ في سواحل شرق الإيالة للتجارة [2]. حيث كانت جل موانئ الشرق الجزائري من احتكار شركات فرنسية كما أن أغلب التجار موجودون بمدينة مرسيليا والتي سيطرت على التجارة من خلال الغرفة التجارية[3]، على العلاقات مع الجزائر، وقد تم منحها تراخيص إقامة حيث استفادت من مراسيم ملكية تمنحها صلاحية السماح أو الرفض للتجار بالإقامة في سواحل شمال إفريقيا.

وفي سنة 1793م كلفت الجزائر كلفت الجزائر التاجرين اليهوديين بأن يكونا وسيطين بينهما وبين فرنسا واتفقوا مع هذه الأخيرة على أسعار بلغت أحيانا 70 ليرة تيرنو للحمل وللحمل وحتى 100 ليرة[4]

فظهور هذه الشركة في هذا الوقت يمثل استجابة لمصالح الأطراف المعنية الثلاثة ، السماح لفرنسا باستقبال كميات من القمح عن طريق مأمون، فالعلم الجزائري يمثل حماية كافية لسفن الشحن المتوجهة لمرسيليا على

[1] أوجان بلانتيت، المرجع نفسه، ص79.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص125.

[3] تم إنشاء الغرفة التجارية قصد حماية تجار فرنسا ولم تكن في بداية عهدها عبارة عن مجلس للمراقبة، والذي يعود إنشاؤه الى أوت 1599. إذ يقرر في تلك السنة انتخاب أربعة مراقبين من التجار، ولم تظهر الغرفة التجارية كمؤسسة بارزة إلا في سنة 1651م، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هي المسؤولة عن تجارة فرنسا: أنظر عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 135.

[4] منور مرموش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج2، دار القصبة للنشر والتوزيع، دط،2009، ص392.

اعتبار علم دولة محايدة للصراع الدائر ، كما أن هناك ميزة أخرى تمثلها هذه الوساطة المتمثلة في الدفع المؤجل وهي ميزة لها قيمتها بالنظر للضائقة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا و أن أسعار الحبوب التي كان يعرضها بيت "بكري" التجارية بمرسيليا كان مغريا مقارنة مع أسعار الحبوب التي كانت تصلها عن طريق قنوات أخرى[1]

كما تحصلت شركة بكري وبوشناق على عقد يقتضي بتمويل فرنسا بالحبوب لمدة 5 سنوات وتوسطها في إقراض الداي السلطات الفرنسية 05 مليون فرنك حيث يميل موريس إيزنبيث إلى تحديد سنة 1782م كتاريخ لتأسيس شركة الإخوة بكري وبوشناق غير أنه يتردد ولم يتمكن من الفصل بوضوح في تاريخ تأسيس عائلة بكري لشركتها أم هو تاريخ تأسيس شركة بكري- بوشناق، لكن بعض المراجع الأخرى

حددت تاريخ إنشاء هذه الأخيرة بالضبط يوم 14 سبتمبر 1797م، لكن تبدو سنة 1793م تبدو الأقرب للواقع لأنها توافق سنة التوسع الهائل لأعمال ونفوذ بكري وبوشناق[2].

كما يمكن اعتبار شركة الأخيرين مقياسا لمدى التغلغل اليهودي ونفوذه في الجزائر، وتأثيره على صناعة القرار على مختلف المستويات لأن تطورها لم يكن سوى انعكاس لتطور السلطة الخفية التي كان يمارسها أصحاب الشركة في الجزائر إذ أن نشاطهم كان محصورا في عمليات التصدير (الحبوب، الصوف، الجلود...) أما ما كان يستورد فكان قليلا جدا منها الأقمشة القطنية والحريرية والقهوة والسكر والتوابل والخردوات، والرخام وغيرها من المواد الكمالية [3]

[1] جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص296.

[2] سعد الله فوزي، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 2004، ص 235.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص282.

ثانيا : لمحة عن عائلتي بكري وبوشناق:

كتب إيزنبيث Eisenbet عن اسرة بكري على أنها استقرت بالجزائر سنة 1774م وتعرف باسم مستعرب " ابن زهوت" والذي جاء بمفرده إلى مدينة الجزائر سنة 1770 م حيث فتح محل صغير لبيع الخردوات في باب عزون، والذي عرف كثافة سكانية كبيرة. ثم لحقت به عائلته فيما بعد، وحقق نجاحا كبيرا في مجال التجارة وأسس شركة مع أبنائه

أما أسرة بوشناق فقد هاجرت من ليفورنة بعدما أقامت مدة من الزمن في ماهون إلة الجزائر سنة 1722م، حيث كانت أسرة فقيرة وعمل والدهم عند بعض التجار من بين قومه، لكن سرعا نما تحسنت أوضاع العائلة وازدهرت ثروتها، وارتبط بوشناق بالباي " مصطفى الوزناجي" باي التيطري (1775-1795)، ويعود له الفضل في اعلاء شأن بوشناق عندما أصبح بايا على قسنطينة، وقد تصاهرت عائلة بوشناق وبكري الثري، حيث تحالفت الأسرتان تجاريا وأسست شركة تعد هي الأكبر في تلك الحقبة، تعرف باسم الأخوة بكري وبوشناق[1].

وقد تزايد دور اليهود في التجارة بين البلدين، حيث اختلفت جنسية التجار الذين استقطبتهم الجزائر خاصة الفرنسيين منهم[2]

حيث ذكر أبو القاسم سعد الله أن الاستيراد والتصدير هم تجار فرنسيين وكانوا يدفعون ضريبة 5%على المواد المستوردة، وإعفاء بعض المواد من الضريبة[3]

[1] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 234.

[2] مُحَمَّد بن سعيدان، علاقات الجزائر مع فرنسا 1659-1756، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تاريخ حديث ومعاصر، جامعة غرداية،2011-2012م، ص116.

[3] الطاهر ضيف، يوسف بالخالد، المرجع السابق، ص

كما تم منحهم تسهيلات في عملية البيع والشراء على المراسي الجزائرية، وهذا ما جاء في البند 15 من معاهدة 1689م والذي نص "كل التجار الذين يرسون في موانئ أو شواطئ مملكة الجزائر يستطيعون إنزال سلعهم والقيام بالبيع والشراء بكل حرية، ولن يدفعوا من الرسوم والضرائب غير التي يدفعها سكان هذه المملكة، ويحظى بنفس هذه المعاملة التجار الجزائريون في الموانئ التابعة للإمبراطورية الفرنسية..."[1]

ثالثا–أبرز المعاهدات التجارية:

1– معاهدة 28 ديسمبر 1801:

أبرمت هذه المعاهدة في 28 ديسمبر 1801 وكانت بين المكلف بالأعمال ومحافظ العلاقات التجارية للجمهورية الفرنسية وبين مصطفى باشا، حيث أكدت هذه المعاهدة كل المعاهدات والاتفاقيات السابقة والمتعلقة بالملاحة والتجارة، ووضعت جميع الاتفاقيات المتعلقة بالامتيازات الممنوحة لشركة إفريقيا محل تنفيذ من جديد. كما أمرت باستعادة جميع الأشياء المصادرة باستثناء التي تتعلق بتصفية الحسابات الخاصة بمؤخرات الديون[2]، وقد نصت هذه المعاهدة على 19 بند نذكر منها:

البند الأول: ينص على عودة العلاقات السياسية والتجارية بين البلدين كما كانت قبل قطعها.

البند الثالث: ينص على إعادة الامتيازات الإفريقية بنفس الصورة وبنفس الشروط التي كانت تتمتع بها فرنسا قبل قطع العلاقات[3].

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص116

[2] علي تابليت، الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية، المرجع السابق، ص9.

[3] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا، المرجع السابق، ص82.

البند الرابع: يتم إرجاع النقود والبضائع والأمتعة التي استولى عليها أعوان إيالة الجزائر في المراكز التجارية بعد استقطاع المبالغ التي دفعها للوفاء بالإتاوات المستحقة وقت إعلان الحرب بتاريخ 21 ديسمبر1798م. وعليه فإنه سيتم وضع حساب من الجانبين يوافق عليها بصورة متبادلة.

المادة الخامسة: لا تكون ضرائب اللزمة مستحقة سوى ابتداء من تاريخ رجوع الفرنسيين إلى المراكز التجارية

البند السادس: ابتداء من ذلك الوقت يصدر الداي إعفاء عاما لشركة إفريقيا من أداء ضريبة اللزمة لمدة عام واحد لتعويضها عن الخسائر التي لحقتها.

البند السابع: ينص على عدم احتجاز الفرنسيين كعبيد في الجزائر مهما كان السبب وتحت أي مبرر.

البند الثالث عشر: يلتزم سيادة الداي بتسديد كل المبالغ التي تكون مستحقة من رعاياه للفرنسيين كما التزم المواطن دوبوا تاينفيل باسم حكومته بالوفاء بكل الديون التي يطالب بها بصورة مشروعة رعاياه الجزائريين[1] .

البند السابع عشر: ينص هذا البند على أن مقر إقامة المحافظ الفرنسي لا يمكن لأي قوة عمومية أن تدخله حتى لو كانت مأمورة من الحكومة الجزائرية[2].

2- اتفاقية 28 أكتوبر 1819م:

عقب انعقاد مؤتمر فيينا عينت الحكومة الفرنسية قنصلا جديدا بالجزائر، وهو القنصل بيير دوفال وذلك في 23 فيفري 1816م وكان هذا التغيير باقتراح الأمير دي بيفيفون رئيس المجلس الوطني الفرنسي، كانت مهمة

[1] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا، المرجع السابق، ص83.

[2] للاطلاع على بنود المعاهدة كاملة ينظر إلى: يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية.. المرجع السابق، ص ص 150،152.

دوفال الرئيسية تتمثل في تطمين الحكومة الجزائرية على حسن نية فرنسا بخصوص التسوية النهائية لكل المشاكل العالقة بين البلدين خاصة منها قضية ديون بكري وبوشناق [1] .

وكان نص الاتفاق كما يلي:

-المادة الأولى: تدفع الحكومة الفرنسية لبكري وبوشناق ببواسطة ممثليهما نيكولا، بلفيل مبلغ 07 ملايين من الفرنكات.

-المادة الثانية: يجزئ المبلغ الذي تدفعه الخزينة الملكية بباريس اثنتي عشر دفعة تقدر الواحدة بـ 523.33.33 فرنك، على أن يبدأ الدفع من الفاتح مارس المقبل ولا تدفع المبالغ التي ستحدد لاحقا.

-المادة الثالثة: كل ما لبكري وبوجناح من ديون في ذمة الحكومة الفرنسية بما في ذلك من تعويضات وفوائد، تمحى بواسطة المبلغ المذكور الذي يقدر بسبعة ملايين من الفرنكات، بحيث أن بكري وبوشناق لا يكون لهم الحق في المطالبة بأي شيء إذا كان مرجعه موجه إلى ما قبل توقيع هذا الاتفاق[2]

- المادة الرابعة: من المعلوم أن الخزينة الملكية تخصم من المبلغ الذي تسلمه للسيد بلفيل وكيل السيدين بكري وبوجناح مقدار الاعتراضات وما على الشخصين المذكورين من ديون، وتحتفظ به الى أن ان يحصل السيد بليفيل على رفع الحجز من المعنيين أنفسهم أو من المحاكم، وتسلم المبالغ الأخرى في حينها[3]

تم عقد معاهدة تجارة في الحصن وبصيد المرجان في **24 جويلية 1820م** بين الداي حسين وداي الجزائر والسيد ديفال Deval القنصل العام الفرنسي.

[1] محمد زروال، المرجع السابق، ص 77.

[2] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري..، المرجع السابق، ص،307

[3] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري..، المرجع السابق، ص ،308.

يتعين على أعوان الحصن في كل مرة يحين فيها دفع اجور الميليشيا أن يدفعوا لخزينة إيالة الجزائر في عنوان الإتاوة 12500 "باتاك" كاملة فقط. وتساوي كل وحدة " باتاك" كاملة ثلاثة باتاك غير مكتملة، وهذا ما يجعل الإتاوة تبلغ في السنة كلها 75.000 باتاك كاملة.

زيادة على تسليم خزينة مدينة الجزائر كل عام قنطارين من المرجان منهما قنطار يفوق القنطار المتوسط...إضافة إلى ذلك عليهم دفع قنطار من المرجان إلى باي الشرق (قسنطينة)، كل ذلك جرى الاتفاق عليه على هذا النحو بحيث يتم تحديد قيمة الجلود والصوف والشموع التي يشترونها تبعا للأسعار القديمة ووفق ذلك يمكنهم في كل عام أن يشتروا500 قفص من القمح لمؤونتهم بسعر السوق المتفق عليه[1]

كما أبرمت ثلاث معاهدات تتصل بأنظمة الامتياز وهي:

معاهدة 13 مارس 1817 م . ومعاهدة 26 أكتوبر 1817م، ومعاهدة 24 جويلية 1820م، تعتبر هذه المعاهدة الأخيرة التي تربط الجزائر مع فرنسا في إطار العلاقات التجارية خاصة والتي أبرمت بين "الداي حسين " والملك" لويس الثامن عشر" فقد توسط لذلك القنصل" دوفال"، وتوصل الطرفان إلى اتفاق يوم 26 جويلية 1820م، اذ اتفقا على أن شراء السلع (الشمع، والجلود والصوف) لن تتغير إذ يستطيعون شراء 500 قفيز حسب السعر المتفق عليه، وأن البضائع التي تخرج من المدينتين القالة وجيجل لا يجب بيعها إلا للفرنسيين

وكانت المعاهدة الأخيرة تتضمن بعض البنود الهامة والمتعلقة بصيد المرجان وشراء منتجات البلاد واكتفت المعاهدتان الأولى والثانية على تأكيد أنظمة الامتياز السابقة غير أن معاهدة 24 جويلية 1820م

[1] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619 – 1830م، ثالة للنشر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر 2013، ج1، ص ص 34-35.

حددت من جديد الإتاوات التي يتعين دفعها من جانب أعوان الحصن ومنعت التجار الفرنسيين من شراء البضائع من بعض الموانئ[1]

أما التجارة فكانت الدول الأوروبية وبالخصوص فرنسا تستورد المواد الأولية المتوفرة بالجزائر مثل: الأصواف والجلود والشمع، والحبوب. ومقابل تصدير الأشياء الكمالية مثل العطور[2]

إضافة إلى الغنائم التي يحصل عليها البحارة عبر المعارك التي يخوضها، والهدايا والحمولات، إضافة إلى المساعدات العثمانية[3]

والجدول التالي يمثل صادرات وواردات من وإلى الجزائر نحو أوروبا في 1822 فهي كالآتي[4]:

الصادرات	الواردات
- الأصواف، ريش النعام، الجلود، النحاس، الشمع، الزرابي، المناديل، الحزم الحريرية.	- التوابل، دور الحرير، العطور والأمشاط، الأرز، السكر، الفواكه المجففة، الورق، الصابون، القطن، صفائح الحديد، الفضة، الكبريت [5]

جدول رقم 02 يوضح صادرات و واردات من وإلى الجزائر نحو أوروبا في 1822م

[1] علي تابليت المرجع السابق، ص 35

[2] عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2013م، ص 420.

[3] مؤيد محمود الشهداني، أوضاع الجزائر خلال الحكم التركي 1518-1830 م، المجلد 5، العدد 16، 2013، ص423.

[4] حليمي عبد القادر علي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، دار الفكر الاسلامي، ط1، 1972م، ص305.

[5] فاطمة الزهراء سيدهم، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن 19، دورية كان التاريخية، العدد 13، 2011، ص 305

المبحث الثاني : المساعدات المالية

لقد تنوعت المساعدات الممنوحة لفرنسا ماليا واقتصاديا وعسكريا، فالمالية تتمثل في قروض من الداي حسن لحكومة الجمهورية الفرنسية لشراء القمح من الجزائر، وهو ما يسمى اليوم بقرض الاستيراد أو التصدير، أو قرض حكومي حيث تم عقد اتفاقية من العام الرابع للجمهورية الفرنسية بتاريخ 28 يونيو 1796م بين الداي حسن وحكومة الجمهورية الفرنسية، (ولم يكن هناك رئيس بعد بل قيادة مشتركة، أو مجلس ثورة) وقد تضمنت هاته الاتفاقيات " اتفاقية قرض لتسديد كميات كبيرة من القمح التي اشترتها الحكومة الفرنسية من الجزائر " [1]

حيث كانت فرنسا تعاني آنذاك من ذائقة مالية وتجتاحها مجاعة في أغلب ولاياتها وهذا ما عبر عنه الشاعر الكبير الفقيد مفدى زكيا في الإلياذة الخالدة، إلياذة الجزائر إذ يقول:

وجاعت فرنسا فكنا كراما وكنا الأبى يطعمون الطعام

وقرض آخر مالي بحت نقدا بمبلغ 5 ملايين فرنك ذهبي وهو بدون فائدة. كما أن الداي كان قد منح الجمهورية الفرنسية قروضا بدون فائدة في نفس الوقت الذي كان فيه يزودها بالحبوب، مما أنقذها من القحط خاصة خلال الثورة الفرنسية [2]

كما حصلت فرنسا سنة 1793 م على قرض من الجزائر بمبلغ ربع مليون فرنك، وألحت على الداي سنة 1795م على أن يقرضها ثلاثة ملايين أخرى ولكن الداي سلمها مليون فرنك فقط [3].

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع نفسه، ص122

[2] نفس المرجع، ص ص 134-135

[3] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص104

وقد قرر المجلس الفرنسي تخصيص عشرة ملاين فرنك لشراء القمح من الخارج، وأمرت قنصلها" فالبير " بشراء أكبر كمية من القمح، فعرض القنصل الأمر على" الداي حسين "فاستجاب هذا الأخير لمديد المساعدة فدهش الرأي العام الفرنسي بحيث قدم له من خزينة الجزائر 250000 فرنك بدون فائض من أجل شراء القمح من جهة قسنطينة وعنابة وقد شكلت الحكومة الفرنسية خطا بحريا خاصا 28 أوت 1794م من أجل نقل المواد الغذائية والحبوب والخيل[1] ،بل تعدى الأمر إلى المساعدات المالية معفاة من الفوائد سنة 1797م[2]

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص104.

[2] عبد العزيز قيلالي، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة (1830-1850)، دار الهدى، الجزائر، د ط،2012 ص09.

الخاتمة

لقد عرفت الجزائر على مر العصور فترات من التوتر في علاقتها مع فرنسا، ذلك لطبيعة أوضاع الإيالة وما كانت تشهده من تطور اقتصادي واندفاع بحري، مما جعل فرنسا ترضخ للأمر الواقع وتحاول كسب ود الجزائر بسبب الظروف المزرية التي عاشتها خاصة بعد الثورة الفرنسية والتحالف الأوروبي ضدها بحصارها ومحاولة خنق ثورتها في مهدها بالإضافة إلى قوة الأسطول الجزائري وسيطرته على البحر المتوسط في ذلك الوقت، مما جعلها تلجئ إلى الجزائر والتي بدوها اعترفت بنظامها الجمهوري حيث سعت إلى استغلال خيراتها من خلال المساعدات التي كان لها أثر كبير في التحكم بالاقتصاد الجزائري. وهذا ما يفسر ارتباط صادرات الجزائر وارداتها بفرنسا، حيث كان لليهود دور بارز في توسيع هذه الأعمال.

وبعد دراستنا لموضوع المساعدات الجزائرية لفرنسا 1793 / 1824 م يمكن استنتاج بعض النقاط أبرزها:

- لطالما ساهم الإنسان في صنع التاريخ وعليه فإن الدور البارز الذي لعبته بعض الشخصيات في تغلغل وفتح خطوط بحرية للمساعدات الجزائرية لفرنسا وساهمت في منحها عديد الامتيازات أبرزها: بكري وبوشناق، الداي حسن، نابليون

- إن وصول اليهود إلى درجة عالية من النفوذ والتدخل في شؤون الدولة داخليا وخارجيا ونخص بالذكر عائلة بكري وبوشناق، وما ساعد هؤلاء إلى الوصول إلى هذه الدرجة من النفوذ هو سياسة الاحتكار في ميدان التجارة الخارجية الذي اتبعته الدولة آنذاك.

- إن ضخ كل هذه المساعدات ومنح هذا الكم الهائل من الامتيازات لفرنسا نتج عن ظروف مزرية كانت تعيشها، حيث شهدت أزمة مالية حادة نتيجة الثورة الفرنسية وحصار دول وممالك أوروبا لها

- حظيت فرنسا بوجود قناصل في وقت مبكر جدا بداية من 1578م، حيث شكلوا الواجهة الأمامية لها وتمثيلها مما جعلهم يساهمون في حماية تجارتهم، وأصبحوا يتدخلون في الشؤون الداخلية للجزائر خاصة مع نهاية القرن 18م.

- عقدت الجزائر مع فرنسا أكثر من 50 معاهدة متنوعة سياسية وتجارية، لكن شركاتها فب الغالب لم تكن تحترم نصوص وبنود الاتفاقيات الموقعة، لاسيما التي تتعلق بتحصين المراكز التجارية

- كان للتاجرين بكري وبوشناق دور بارز في المعاملات التجارية إذا عملا على تزويد فرنسا بالقمح خلا ثورتها.

- حظيت المؤسسات الفرنسية بامتيازات خاصة في الشرق الجزائري والذي ظلت محتكرة تجارته رغم وجود منافسين لها (اسبانيا وانجلترا ...)

- كان للمعاهدات بين الجزائر وفرنسا دور بارز في علاقة البلدين، حيث أنه كلما كان هناك توتر كانت تقابله معاهدة سلم، ومن أبرز هذه المعاهدات نجد معاهدة 1689م التي أصبحت ركيزة للسلم بينهما لمدة مئة عام.

- كان لامتياز استغلال الباستيون أثر كبير في هذه المساعدات حيث ازدهرت أكثر بين الطرفين رغم وجود بعض المشاكل التي حدثت بين تجار فرنسيين وجزائريين مما ادى إلى تجديد معاهدة هذا الامتياز بعد كل قطيعة بينهما.

- عقب مؤتمر فيينا 1815م لاحت في الأفق بوادر انهيار الحكم العثماني بتكتل الدول الأوروبية ضد الجزائر.

الملاحق

المصدر الأصلي	السـلـع	القيمة بالدولار الاسباني
20000 قنطار	الصوف بسعر 8 دولار للقنطار	160000
10000 قنطار	الجلود الخام بسعر 8 دولارات	8000
600 قنطار	الشمع بسعر30 دولار للقنطار	1800
ـــــــ	ريش النعام ومنتجات أخرى قليلة	1500
المجموع	ـــــــــــــ	273000

جدول رقم 01 يوضح الصادرات من كل الموانئ الجزائرية الى مرسيليا سنة 1822[1]

[1] [1] وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824م)، تعليق وتقديم، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر .1982م، ص103.

الصـــادرات	الـــواردات
- الأصواف، ريش النعام، الجلود، النحاس، الشمع، الزرابي، المناديل، الحزم الحريرية.	التوابل، دور الحرير، العطور والأمشاط، الأرز، السكر، الفواكه المجففة، الورق، الصابون، القطن، صفائح الحديد، الفضة، الكبريت [1]

جدول رقم 02 يوضح صادرات و واردات من وإلى الجزائر نحو أوروبا في 1822م

[1] فاطمة الزهراء سيدهم، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن 19، دورية كان التاريخية، العدد 13، 2011، ص 305

الداي حسين

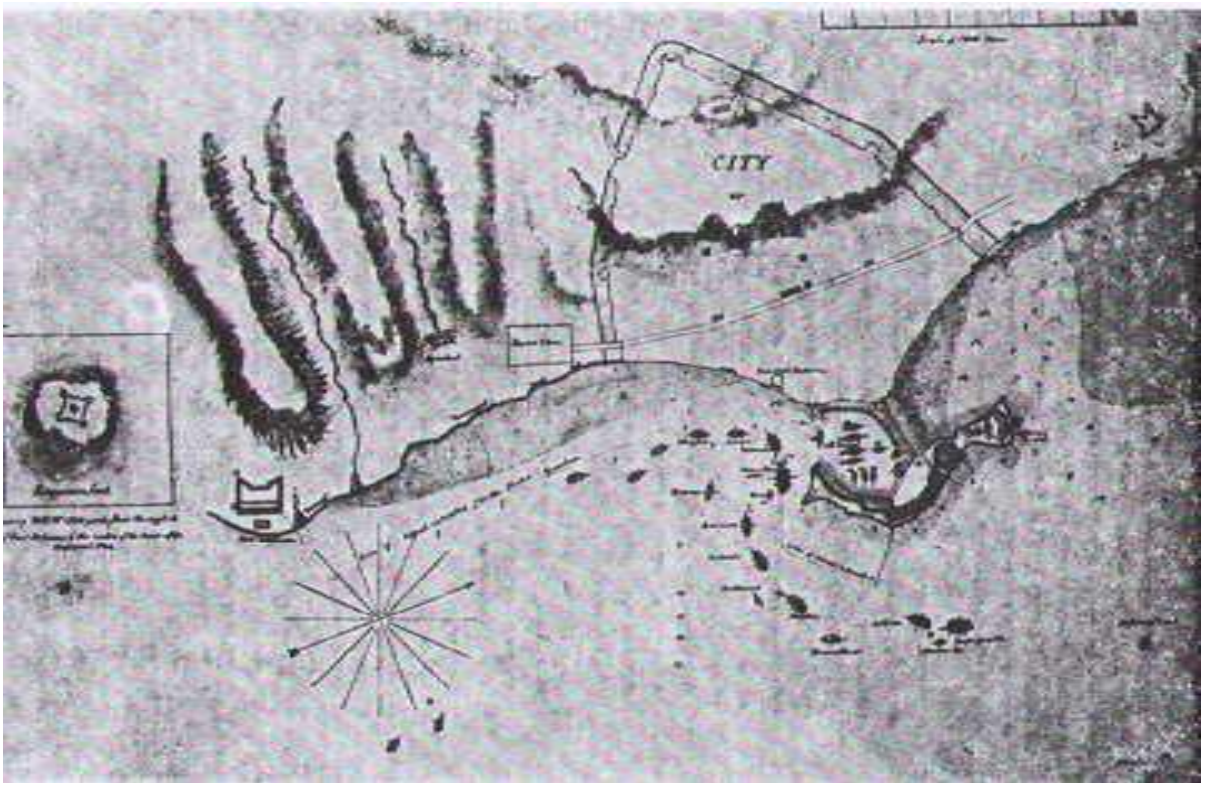

موقع الأسطول الانجليزي الهولندي تجاه مدينة الجزائر 1816م

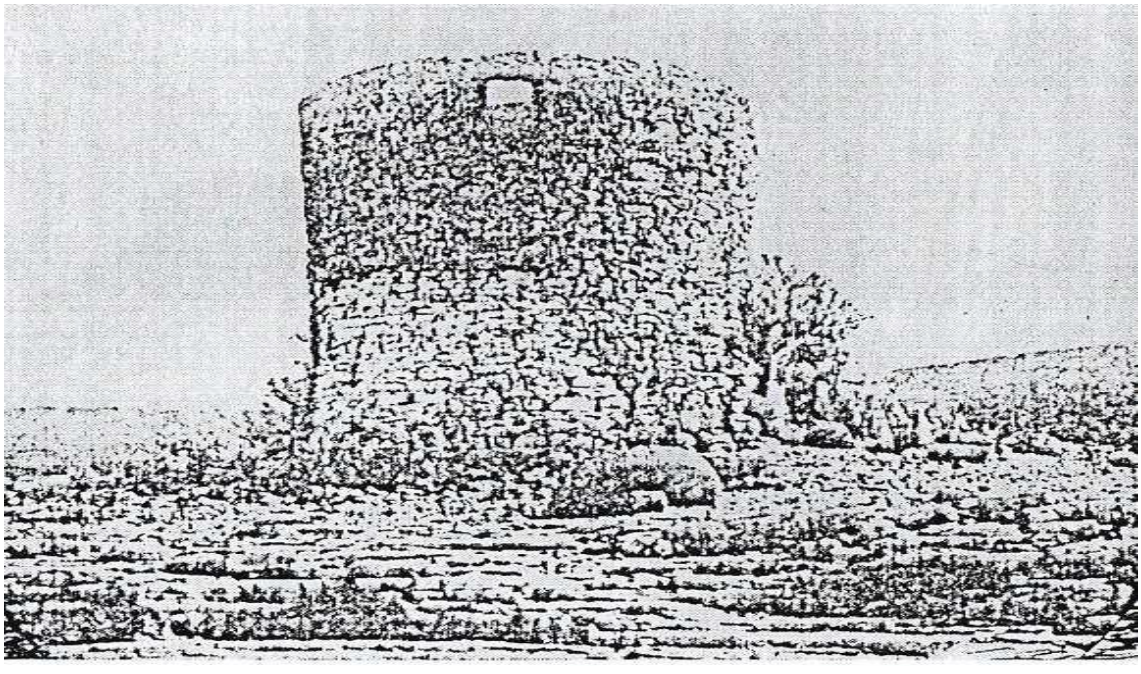

برج الرحى الباستيون بعد تخريبه

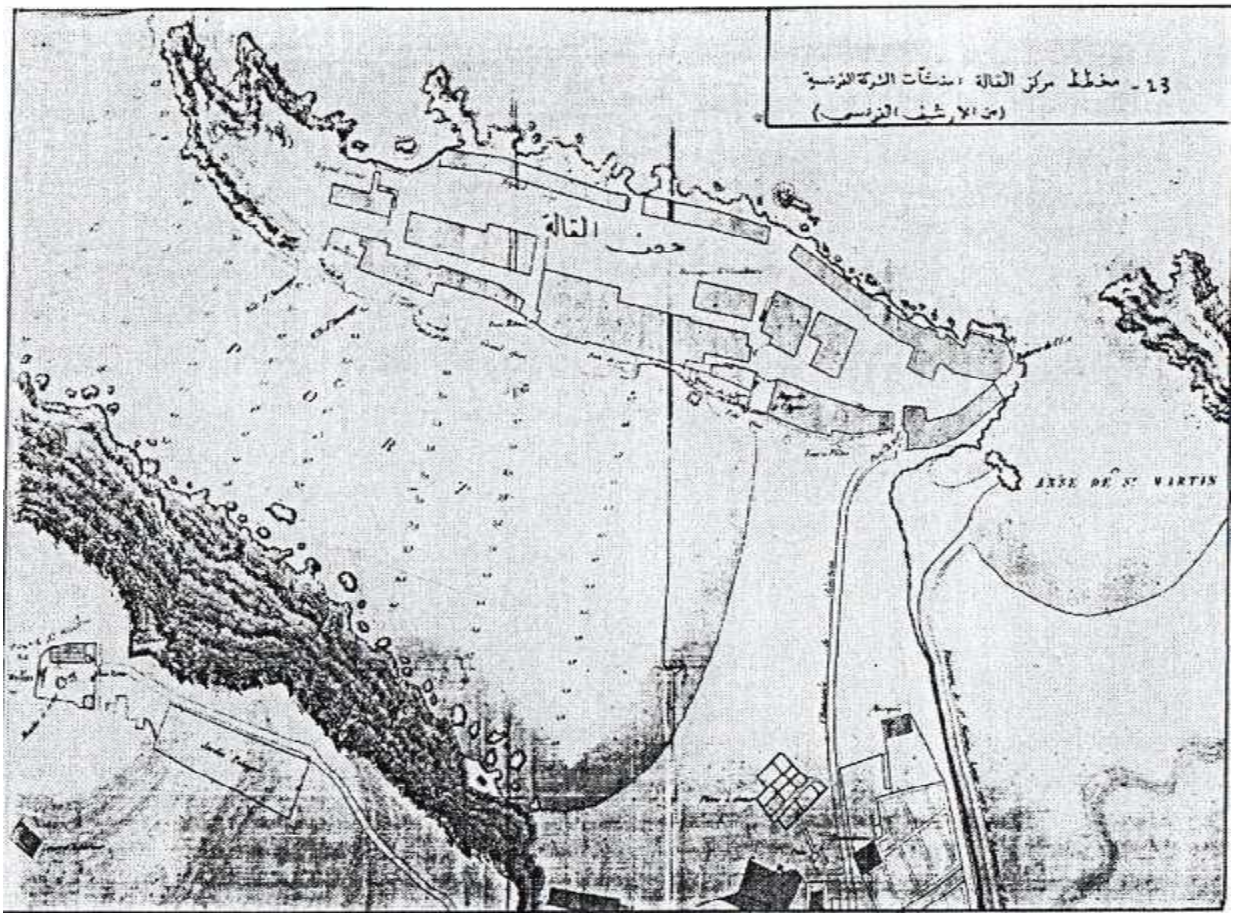

مخطط مركز القالة: منشآت الشركة الفرنسية

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر

1– أرشيف الفاتيكان السري حول غزو الجزائر من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر أو الحرب الصليبية المجهولة، لورا فيشيا فاقليري، تر، حميد عبد القادر، تق، إيمانويل باتاي، عالم الأفكار ،2013

2– حمدان بن عثمان خوجة. المرآة، تقديم وتعريب مُحَمَّد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982

3– عمر الاسكندري وحسن سليم، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر

4– لورا فيشيا فاقلييري، أرشيف الفاتيكان السري حول غزو الجزائر من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر أو الحرب الصليبية المجهولة، تق، إيمانويل باتاي، تر، حميد عبد القادر، عالم الأفكار، الجزائر،2013

5– مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988

6– وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824م)، تعليق وتقديم، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر .1982م

7– وليام، شالر، قنصل أمريكا في الجزائر 1818 م/ 1824 م، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل الغربي، الجزائر، ماي 1977

8– ويليام سبنسر، الجزائر في عصر رياس البحر، تح نق، عبد القادر زباديه، د ط، دار القصبة، الجزائر،2006

قائمة المراجع

1– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، دط،2007

2– أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الرائد عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

3– أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ش، و، ن، ت، الجزائر، ط3، 1982

4– أبو القاسم سعد، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ش ون ت، الجزائر، ط3، 1982

5– أحمد توفيق المدني، مُحَمَّد عثمان باشا داي الجزائر 1766 –1791، سيرته وحروبه وأعماله ونظام الدولة والحياة العامة في عهده، م وك، الجزائر، 1986

6– أحمد مسعودي، الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792–1830 م، دار الخليل العلمية، الجزائر

7– رستم أسد، مصطلح التاريخ، ط1، مركز البحوث والدراسات، الجيزة، 1432هـ –2015م

8– آرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر، عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، 1970

9– أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب، الجزائر، 2009م

10– أزرقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره1800–1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، ط1، 2011

11– أوجلان بلانيت، مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا 1700–1830، تر/ تح، ججيك إلياس، سلامنية بن داود، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الرويبة، الجزائر،2014، ج3

12- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع وزارة الثقافة، في إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين لعيد الاستقلال

13- بوعلام بن معمر، تأثير التكتل الأوروبي والدولي على العلاقات الجزائرية والفرنسية في عهد الدايات1671

14- جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790-1830، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الرويبة، 2005

15- جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1691-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، الجزائر، 1982

16- حليمي عبد القادر علي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، دار الفكر الاسلامي، ط1، 1972م

17- سعد الله فوزي، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 2004

18- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، ط2، دار هومة، الجزائر، 2007

19- صلاح أحمد هريدي علي، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2003

20- عبد الرحمان بن مُحَّد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة، الجزائر، دط،2014

21- عبد الرحمن بن مُحَّد جيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999

22– عبد العزيز قيلالي، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة (1830–1850)، دار الهدى، الجزائر، د ط، 2012

23– عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، 6 اجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت، ج4

24– عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2013م

25– علي تابليت، الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية، 1770 – 1815م، منشورات ثالة الأبيار، الجزائر،2006

26– علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619–1830، ثاله للنشر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر 2013، الجزء الأول

27– فاطمة الزهراء سيدهم، موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن 19، دورية كان التاريخية، العدد 13، 2011

28– مبارك بن مُحَمَّد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، بيروت، لبنان،1964

29– مُحَمَّد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الوكالة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط

30– مُحَمَّد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791–1830، مطبعة دحلب، الجزائر، د ط، 1993

31– مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح مجموعة من المحققين، دار الهداية، د م، 1989، ج30

32– منور مرموش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج2، دار القصبة للنشر والتوزيع، دط،2009

33– مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، دار الأمة، ج2، ط2، 2007

34- مؤيد محمود الشهداني، أوضاع الجزائر خلال الحكم التركي 1518-1830 م، المجلد 5، العدد 16، 2013

35- يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ج2

36- يحي بوعزيز، علاقات الجزائرية الخارجية مع ممالك ودول اوروبا 1500-1830، د ط، دار البصائر، الجزائر

المجلات والرسائل الجامعية:

1- بركاهم دهان، دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689 – 1789، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ حديث، جامعة غرداية، 2012 -2013

2- بوخروبة أحمد، زعمون مُحَّد، العلاقات الجزائرية الفرنسية والإسبانية من خلال المعاهدات والاتفاقيات خلال العهد العثماني – فترة الدايات أنموذجا- 1671م -1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر LMD، في تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2021م-2022م

3- بوزيد عبد الحق –رنده بن سالم، مسألة الديون الجزائرية الفرنسية (1792-1830)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة أحمد بوضياف المسيلة، 2020/2019

4- بوعلام بن معمر، تأثير التكتل الأوروبي والدولي على العلاقات الجزائرية والفرنسية في عهد الدايات1671-1830م، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد02، ديسمبر 2021م.

5- بومدين زينب، قلعة الباستيون والقالة فترة الدايات (1082 هـ - 1245 هـ) (1671 – 1830 م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، جامعة تكلي مُحَّد أولحاج، البويرة، 2021-2022

6– حسين ميزومورتو: لقب أطلقه عليه الأوروبيون ويعني نصف ميت، جمع الحاج حسين بين الداي والباشا، مدفون في مدينة رسيو باليونان 1830م، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد02، ديسمبر 2021م

7– خطاب فطوم، التحالف الأوروبي وتجدد العلاقات الجزائرية الفرنسية (1800–1830)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في تاريخ الدبلوماسية والعلاقات الدولية خلال القرنين 19 –20 م، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2015/2014

8– الطاهر ضيف، يوسف بالخالد، معاهدات السلم والتجارة بين حكام الجزائر والدولة الفرنسية خلال العهد العثماني (1518–1830)، مذكرة نهائية لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حمة لخضر الوادي،2019/2018

9– عبد الرحمان نواصر، مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات، مذكرة نيل شهادة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2010–2011

10– كنزة بركات، صمرة زروخي، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال عهد الدايات (1671–1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة مُحَّد بوضياف لمسيلة،2016 /2017م

11– محمة عائشة، الأسرى الأوربيون في مدينة الجزائر ودورها في العلاقات بين الجزائر دول الحوض الغربي للمتوسط خلال القرنين 16 /17، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تاريخ حديث ومعاصر، 2011/ 2012، المركز الجامعي غرداية

12– مُحَّد العربي الزبير، مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي، مجلة الأصالة، عدد12، 1973

13- مُحَّد بن سعيدان، علاقات الجزائر مع فرنسا 1659-1756، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تاريخ حديث ومعاصر، جامعة غرداية،2011-2012م

14- مُحَّد حلوان، موقف المؤتمرات الدولية من النشاط البحري لإبالتي الجزائر وطرابلس الغرب 1815 - 1818م، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، سيدي بلعباس، المجلد12، العدد01، جويلية2020م

قائمة المعاجم

ابن منظور، لسان العرب، ج10، ط1، دار الأبحاث، الجزائر.

قائمة المحتويات

الفهرس

فهرس الموضوعات	رقم الصفحة
الإهداء.....	
شكر وعرفان.....	
المقدمة.....	1
الفصل الأول الفصل التمهيدي العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل 1793	7
الفصل الثاني المساعدات السياسية الجزائرية لفرنسا (1793 - 1824)	23
المبحث الأول: المساعدات السياسية والدبلوماسية الجزائرية لفرنسا 1824/1793م	24
أولا-المساعدات السياسية وأهم الاتفاقيات.....	25
ثانيا-أبرز المعاهدات والاتفاقيات.....	29
ثالثا-تأثير المؤتمرات الأوروبية على المساعدات الجزائرية لفرنسا.....	34
المبحث الثاني المساعدات العسكرية المساعدات الجزائرية لفرنسا 1793 – 1824 م	37
أولا- مرحلة تغيير نظام فرنسا.....	37
ثانيا-الأسطول البحري.....	38
ثالثا-حرب فرنسا مع دول أوروبا.....	39
الفصل الثالث المساعدات الاقتصادية والمالية الجزائرية لفرنسا1824/1793	43
المبحث الأول المساعدات الاقتصادية الجزائرية لفرنسا1793/1824	44
أولا- المساعدات الاقتصادية.....	44
ثانيا-أبرز المعاهدات التجارية.....	56
المبحث الثاني: المساعدات المالية	61
الخاتمة.....	63
الملاحق.....	66
قائمة المصادر والمراجع.....	70
قائمة المحتويات.....	-

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح الصادرات من كل الموانئ الجزائرية الى مرسيليا سنة 1822	47
02	يوضح صادرات وواردات من وإلى الجزائر نحو أوروبا في 1822م	62